

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان
- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف:

د. بولعسل محمد

إعداد الطالبة:

بن سليمان سوراية

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل	د. فداوي أمينة
مشرفاً	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل	د. بولعسل محمد
مناقشاً	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل	د. سرحان سامية

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان
- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

د. بولعسل محمد

إعداد الطالبة:

بن سليمان سوراية

أعضاء لجنة المناقشة:

مشرفا و مقررا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل	الأستاذ د. بولعسل محمد

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

أحمدك يا ربي حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجهك الكريم ومعظيم سلطانك
وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله ، و صفيه من خلقه و خليفه
صلواته الله و سلامه عليك يا سيدي يا رسول الله .

أتقدم بجزيل شكري و خالص عرفاني إلى كل من تطى بالصبر الجميل
وسامه من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل و أخص بالذكر :

الأستاذ المشرف "بولعسل محمد"

الأستاذة نجار حياة

الأستاذ بن بختة سليمان

الأستاذ قبيرة عمر

أشكر الأساتذة الأفاضل على قبول مناقشة المذكرة

سواية

قائمة المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ - هـ	شكر وعرهان فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال المقدمة
الفصل الأول: الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الهندسة المالية
08	المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية
10	المطلب الثاني: عوامل ظهور الهندسة المالية
12	المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية
18	المبحث الثاني: مدخل للهندسة المالية الإسلامية
18	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية
21	المطلب الثاني: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية
22	المطلب الثالث: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية
26	المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية
26	المطلب الأول: المنتجات التمويلية
35	المطلب الثاني: المنتجات المالية المركبة
38	المطلب الثالث: المنتجات المالية المشتقة
39	المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر المصرفية وإدارتها
45	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
46	المطلب الثاني: نشأة وتطور إدارة المخاطر المصرفية
48	المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
50	المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر المصرفية وأساليب التعامل معها

55	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية
55	المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي
56	المطلب الثاني: مفهوم مخاطر الائتمان
59	المطلب الثالث: مخاطر الائتمان في أدوات التمويل الإسلامي
64	المبحث الثالث: استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية
64	المطلب الأول: التقنيات الأساسية للحد من مخاطر الائتمان
66	المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في أدوات التمويل الإسلامي
68	المطلب الثالث: المشتقات المالية الإسلامية ودورها في إدارة مخاطر الائتمان
71	المطلب الرابع: دور التصكيك الإسلامي في إدارة مخاطر الائتمان
73	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية	
لدى بنك دبي الإسلامي	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه
76	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي وبعض المؤشرات المالية فيه
79	المطلب الثاني: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي
87	المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي
87	المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامي
89	المطلب الثاني: أساليب قياس مخاطر الائتمان
90	المطلب الثالث: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي
95	المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية لدى بنك دبي الإسلامي
95	المطلب الأول: آليات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان
100	المطلب الثاني: تقييم دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان
105	المطلب الثالث: عرض منتج صكوك الإجارة ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية
109	خلاصة الفصل الثالث
111	الخاتمة
قائمة المراجع	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
16	أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة	01
77	الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي سنة 2015	02
78	جم نمو رأسمال وريحية بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	03
80	الصيغ التمويلية الإسلامية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2011-2015)	04
81	الوزن النسبي لمختلف الصيغ التمويلية إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية خلال الفترة (2011-2015)	05
82	الصيغ الاستثمارية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	06
83	الوزن النسبي لمختلف الصيغ الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية للفترة (2011-2015)	07
84	إصدار بنك دبي الإسلامي للصكوك خلال الفترة (2011-2015)	08
91	التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	09
93	التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)	10
94	توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوعية الطرف الآخر لدى بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	11
95	الضمانات المحفوظ بها خلال الفترة (2011-2015)	12
96	تحليل نسبة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	13
97	توزيع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية على القطاعات الجغرافية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)	14
98	النسب المئوية لتوزيع الموجودات لحساب القطاعات الاقتصادية لدى بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	15
99	تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)	16
101	تحليل نسبة كفاءة أصول المحفظة الائتمانية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)	17
102	تحليل التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة غير منخفضة القيمة لبنك دبي الإسلامي	18
104	التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات المالية لكل تصنيف من تصنيفات المخاطر الداخلية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)	19

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
15	أنواع الخيارات	01
17	أنواع المبادلات	02
53	مراحل إدارة المخاطر	03
69	عقود الخطوتين	04
72	آلية التصكيك	05
79	حجم نمو رأس مال وربحية بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)	06
106	آلية إصدار صكوك الاجارة في بنك دبي الاسلامي	07

المقدمة العامة

شهد العالم تغيرات اقتصادية ومالية نتيجة لتأثير العولمة والثورة التكنولوجية، فأدى ذلك إلى توسع أنشطة الصناعة المالية المصرفية حيث اتسعت دائرة المخاطر ومنها المخاطر الائتمانية، لذلك عملت المؤسسات على ابتكار وتطوير أدوات مالية تمكنها من إدارة هذه المخاطر والتحوط منها، وهذا النشاط هو ما يعرف بالهندسة المالية، فظهرت أدوات مالية جديدة متنوعة وفرت للمتعاملين الماليين وغير الماليين مجالات استثمارية مستحدثة وأساليب مبتكرة في التحوط من المخاطر، وكان ذلك بالاعتماد على أسس النظام الرأسمالي، مما جعل منها بدلا من أن تكون أدوات لإدارة المخاطر أصبحت هي الخطر بعينه، وأدى إلى حدوث سلاسل من الأزمات الاقتصادية منها أزمة 2008 م التي أثرت على الاقتصاد العالمي بأكمله.

هذه الأزمة لعبت دورا أساسيا في إبراز أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية نظرا لما تمتعت به المؤسسات المالية الإسلامية من استقرار مقارنة مع نظيرتها التقليدية بفضل منتجاتها التي تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية وصيغها التمويلية الفعلية لا الصورية، غير أنه مع تطور النشاطات الاقتصادية المختلفة وجدت هذه المؤسسات نفسها على الرغم من النجاح الذي حققته تواجه جملة من التحديات تأتي على رأسها تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية لها القدرة على منافسة المنتجات التقليدية وإدارة المخاطر الائتمانية ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد هذه المنتجات المبتكرة التي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية لإدارة هذه المخاطر.

1- إشكالية الدراسة

تلعب إدارة المخاطر الائتمانية دورا هاما في منظومة العمل المصرفي، وقد تعاضت أهمية هذا الدور مع تنامي الأزمات التي تعرضت لها الصناعة المصرفية، لقد لعبت هذه الأزمات دورا أساسيا في إبراز أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية، مما يحتم على القائمين عليها والباحثين في هذا المجال البحث عن أساليب وابتكار أدوات تساعد على تحديد وإدارة المخاطر الائتمانية المترافقة مع أنشطتها.

ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالهندسة المالية الإسلامية ؟ وما هي منتجاتها ؟

- فيما تتمثل مخاطر الائتمان في صيغ التمويل الإسلامي التي تواجه بنك دبي الإسلامي ؟
- هل تحقق المنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتمد عليها بنك دبي الإسلامي المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ؟
- ما هي آليات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة وبغرض الإلمام بجميع عناصر الموضوع اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تحقق منتجات الهندسة المالية الإسلامية المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ببنك دبي الإسلامي.
- تتمثل مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي في مخاطر الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية .
- تتم معالجة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من الآليات والمنتجات المطورة وفق الهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً أساسياً وهو الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً مرهوناً بها بشكل كبير، وهذا من خلال ابتكار منتجات مالية، بدائل وحلول مالية وفق الشريعة الإسلامية تمكنها من التحوط ضد المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية وإدارتها ومنها مخاطر الائتمان.

4 - أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وأسسها.
- التعرف على منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

- التعرف على المخاطر المصرفية وإدارتها.
- إبراز صيغ التمويل الإسلامي التي تتعرض إلى مخاطر الائتمان.
- الوقوف على تطبيقات مخرجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان ببنك دبي الإسلامي.

5- منهج الدراسة

بغرض الإجابة عن الفرضيات الموضوعية والإشكالية المطروحة، اتبعنا في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي، وذلك ابتداءً بالمقدمة ثم محتوى الدراسة وانتهاءً بالنتائج وتقديم التوصيات، وقد اعتمدنا في هذا الإطار على المنهج التاريخي من خلال تتبع تاريخ الهندسة المالية الإسلامية ونشأة وتطور إدارة المخاطر بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالهندسة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر وتحليل النتائج المتحصل عليها في دراسة حالة البنك المدروس، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الدراسة النظرية على ميدان دراستنا والمتمثلة في بنك دبي الإسلامي.

6- حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** نظراً لتنوع المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية، اقتصرنا دراستنا على المخاطر الائتمانية، وقد خصصنا بنك دبي الإسلامي بغية دراسة حالة نظراً لكونه من بين أكبر البنوك الإسلامية وأقدمها في الوطن العربي.
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الزمنية من 2011 حتى سنة 2015.

7- أسباب اختيار الموضوع

- الميول الشخصي للتعرف أكثر على الهندسة المالية الإسلامية بعد التعرف على أحد جوانبها في سنوات الدراسة السابقة.
- الرغبة في إحلال التمويل الإسلامي محل التمويل الربوي بشكل نهائي في تسيير مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- نقص الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر باستخدام الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية.

8- صعوبات الدراسة

- محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة.
- صعوبة التطبيق ببنك البركة الجزائري وهذا بسبب محدودية منتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة فيه الأمر الذي حال دون الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال الهندسة المالية.
- قصر المدة المخصصة لإعداد هذه الدراسة.

9- الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات السابقة الأقرب إلى موضوع دراستنا:

❖ دراسة بعنوان "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية" للباحث محمد عبد الحميد عبد الحي، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى جامعة حلب، سوريا، 2014.

تتمحور إشكالية الدراسة حول إمكانية تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية، وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه يمكن فعلا تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية ولكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية والشكلية .

❖ دراسة بعنوان "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية" للباحثة هاجر زرارقي، وهي عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

تتمحور إشكالية الدراسة حول الطبيعة المميزة للمخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، وقد توصلت الباحثة إلى أن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر ائتمان أعلى من نظيرتها التقليدية وتستخدم نفس الطرق لتحليل وتقييم المخاطر الائتمانية، كما أنها تستخدم أساليب متميزة لإدارتها تتوافق مع أسس عملها.

❖ دراسة بعنوان "دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي" للأستاذ مختار بونقاب، وهي مقال منشور بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، 2016.

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، وقد توصل الباحث إلى أن مخاطر صيغ التمويل الإسلامي تتمثل في مخاطر الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية، كما تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تنطرق إلى المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى إدارتها باستخدام آليات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

10- تقسيم الدراسة

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** بعنوان الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن مفاهيم أساسية حول الهندسة المالية، المبحث الثاني يتضمن مفاهيم أساسية حول الهندسة المالية الإسلامية، أما المبحث الثالث فيتعلق بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

- **الفصل الثاني:** بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن مفاهيم أساسية حول المخاطر وإدارتها، المبحث الثاني يتضمن مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية أما المبحث الثالث فيتعلق بآليات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان.

- **الفصل الثالث:** خصصناه لدراسة حالة بنك دبي الإسلامي، حيث سنقوم فيه بالتعرف على بنك دبي الإسلامي ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه، قياس وإدارة مخاطر الائتمان فيه وعرض منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية وإبراز أهميته في إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.

الفصل الأول: الهندسة المالية الإسلامية

ومنتجاتها.

تمهيد

أدى التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تتمتع بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، وهو ما جاءت به الهندسة المالية التي تركز على عنصر الابتكار لإدخال منتج أو خدمة جديدة في السوق.

غير أن التعامل بهذه المنتجات المبتكرة وفق قواعد النظام الرأسمالي القائم على الفائدة أدى بالاققتصاد العالمي إلى الوقوع في أزمات مالية متتالية، مما جعل المستثمرون يبحثون عن بدائل تباعد قدر الإمكان عن الآثار التي تولدها نظيرتها التقليدية، وقد كان ذلك سببا للاهتمام أكثر بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية التي تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الهندسة المالية ومنتجاتها ثم التطرق للبديل الإسلامي لها والمنتجات التي تميزها من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الهندسة المالية

المبحث الثاني: الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الأول: الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الابتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل بيئة تسودها التنافسية، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم الهندسة المالية، عوامل ظهورها ومنتجاتها.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية

نعرض في النقاط التالية نشأة الهندسة المالية ومختلف التعاريف المتعلقة بها:

أولاً: نشأة الهندسة المالية

إن التطورات في الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات من القرن العشرين جعل من الأسواق المالية ومؤسسات الوساطة المالية محاطة بمخاطر مالية أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها، الشيء الذي استدعى الصناعة المالية من أجل استحداث طرق واستراتيجيات تمويلية جديدة تسمح بتلبية رغبات المتعاملين في الأسواق المالية مع تحقيق تدفقات نقدية معتبرة لاستثماراتهم سواء كانوا أفراداً، منشآت، مؤسسات مالية أو حكومات، وهذا ما عرف بثورة الابتكارات المالية في إدارة المخاطر وعمليات التحوط فالهندسة المالية نشأت في وسط اقتصادي عالمي عمته المخاطر والتغيرات المستمرة في القيم الاقتصادية الجزئية والكلية، وفي ظل هذه الظروف ظهرت الحاجة للانتقال إلى اقتصاد مالي متطور يولد مصادر استثمارية جديدة تخدم مصالح الأفراد والمؤسسات، وكذلك الدول أيضاً، كما يعزز التكتلات الاقتصادية.

إن ممارسة الابتكار قديمة جداً، حيث وجدت أدلة على استخدام صكوك متطورة في الائتمان والدفع ترجع إلى حقبة الحملة الصليبية الأولى ما بين (1095-1099) وقد وثق ذلك في رسائل التجار واليهود في القاهرة¹.

وفي مطلع الثمانينات بدأت بورصة وول ستريت (بورصة نيويورك للأوراق المالية) بالاستعانة ببعض الأكاديميين ذوي الشهرة العلمية الواسعة مثل Ficher blaak- Rechar dolly في البحث عن كيفية تطوير منتجات أسواق رأس المال وذلك لتلبية حاجات المتعاملين المتزايدة والمتجددة، وكانت كلما زادت المنتجات

¹ ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص19.

تعقيدا كلما زادت الاستعانة بالأكاديميين، وفي منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية اسما أكثر قبولا وانتشارا وهو الهندسة المالية، وهكذا ظهر مفهوم الهندسة المالية بشقيه العلمي والأكاديمي على أنه مفهوم حديث غير أن الهندسة المالية قديمة قدم التعامل المالي¹.

وبعد ظهور مفهوم الهندسة المالية تم إنشاء الإتحاد الدولي للمهندسين الماليين في عام 1992 وذلك للارتقاء بصناعتها، حيث ضم الإتحاد 2000 عضو من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة والتمويل والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات، حيث قام الإتحاد بصياغة مجموعة من المعايير لصناعة الهندسة المالية تركز على النظرية والتطبيق².

ثانيا: تعريف الهندسة المالية

هناك عدة تعاريف للهندسة المالية من بينها:

تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين: " تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة والاستغلال الأمثل للفرص المتوقعة"³. كما تعرف بأنها " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"⁴.

وهذا التعريف يعني أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي⁵:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.

¹ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 91.

² ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ جليل كاظم مدلول العارضي، على عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة (مفاهيم نظرية وتطبيقية) الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر، عمان، 2016، ص 19.

⁴ سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007، ص 105 نقلا عن :

Finnerty, **Financial engineering corporate finance: an over view**, financial management, 1988, vol 17, p 13, 14.

⁵ سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كأعمال التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية.

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميزاً لدرجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات المتداولة تحقيقه¹.

انطلاقاً من التعريف المقدمة للهندسة المالية فإنها تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل، وتتميز الأدوات المبتكرة بأنها تستطيع تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية لا تستطيع الأدوات الأخرى تحقيقه.

المطلب الثاني: عوامل ظهور الهندسة المالية

يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الهندسة المالية فيما يلي:

- **الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:** إن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من الصعب على مؤسسات الوساطة بصورها التقليدية إشباع حاجات ورغبات المستثمرين والمتعاملين في سوق المال فظهرت الحاجة للابتكار لسد الحاجات المتجددة².

- **تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض:** مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة سواء حدوده ومفهومه أو طريقة عمله، فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق، ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تتعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداها إلى مدى وصول المعلومة المرسله فأصبح

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 02، 2007، ص 11.

² ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

من السهل تصميم الاحتياجات، واتسعت حركة مجال المهندسين الماليين وأصبحوا كلما ابتكروا أداة جديدة إلا ووجدوا من يطلبها ويقبلها لاتساع قاعدة المشاركين¹.

- **ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية:** يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى قدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيها، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه السوق مقابلة الاحتياجات بتكلفة قليلة وبسرعة ودقة عاليتين، فهذان المعياران يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجه الأسواق لتقديم الخدمات الجديدة للعملاء كمبادلات أسعار الفائدة تحل محل إعادة تمويل القروض².

- **اشتداد المنافسة في بيئة الأعمال العالمية:** والتي أجبرت جميع الشركات والمؤسسات والمستثمرين على أن يطوروا عملياتهم المالية، وذلك من خلال تطوير أدوات جديدة ومنتجات وعمليات بحيث تمكنهم من أن يكونوا أكثر تنافسية، وتضمن لهم زيادة في الأداء وقدرة أكبر على البقاء³.

- **زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة:** حيث أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم المستقبلية والمقايضات والابتكارات في الاتصالات وتقنية الحاسبات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جداً، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل واسع⁴.

- **زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها:** فقد أصبحت التقلبات في الأسعار (أسعار السلع، أسعار الفائدة، أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات) خاصة بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال، والتحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة، كل هذا

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، يومي 15 - 16 ديسمبر 2010، ص 05.

² نفس المرجع، ص 06.

³ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2015، ص 07.

⁴ محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 - 24 فيفري 2011، ص 05.

أدى إلى التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في المحيط الاقتصادي العالمي ككل مما شكل خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال إذ هدد وجودها، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري إنتاج منتجات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية، وأدى ذلك إلى تداول تلك المنتجات والأدوات المالية الجديدة في الأسواق الحالية للأوراق النقدية وفي أسواق رأس المال وكذلك الأسواق الجديدة¹.

- **محاولة الاستفادة من النظام المالي:** إذ يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد وهو ما يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى التفكير في كيفية الاستفادة من النظام المالي بالطريقة التي يرغبون فيها وبشكل كفي، وكذا في تطوير أدوات أو آليات جديدة للوصول إلى حلول مثلى لمشاكلهم التمويلية، أو لاستغلال الفرص الاستثمارية².

المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية

تسعى المؤسسات المالية إلى توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية التي تخدم مختلف أهدافها وتغطي الجانب التمويلي والاستثماري في الاقتصاد، وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف منتجات الهندسة المالية.

أولاً: المنتجات التقليدية

هي مخرجات صناعة الهندسة المالية التي تحولت حالياً بعد شيوع استخدامها وانتشارها إلى منتجات نمطية أهم ما يميزها أنها تحولت من منتجات مريحة إلى منتجات نمطية منخفضة الربحية والسبب في ذلك يرجع إلى أساس انتشار هذه المنتجات إلى الحد الذي أصبح فيه عرضها يفوق الطلب عليها وفيما يلي نذكر أهم المنتجات المالية التقليدية:

¹ نفس المرجع، ص 05.

² نفس المرجع، ص 05.

- 1- **شهادات الإيداع:** هي أوراق مالية ذات آجال مختلفة تعطي لحاملها مقابل إيداع مبلغ معين وبتقاضى في مقابل ذلك فائدة محددة، وما يميز هذا النوع من الشهادات أنها تمكن حاملها من تداولها في حال احتياجه إلى السيولة قبل تاريخ الاستحقاق¹.
- 2- **اتفاقية إعادة الشراء:** تعرف اتفاقية إعادة الشراء بأنها بيع أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد، مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد يذكر في الاتفاقية².
- 3- **اليورو دولار:** يعتبر اليورو دولار مبالغ بالدولار الأمريكي يتم إيداعها في بنوك أوروبية لفترة زمنية محددة عادة ما تكون ستة أشهر فما أقل، وتدفع عليها فائدة محددة، وتستخدم البنوك هذه الودائع بالعملة الأمريكية في منح قروض لمختلف المؤسسات³.
- 4- **بطاقة الائتمان:** لقد ظهرت بطاقة الائتمان لتكون ابتكارا يضاف إلى قائمة الابتكارات في المجال المالي، وتعرف على أنها بطاقة خاصة تصدرها مؤسسة مالية، تخول حاملها الحصول على السلع والخدمات والسحب النقدي دون أن يدفع المقابل حالا، ويلتزم المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها والتحصيل منه فوراً بالخصم من حسابه أو آجلا خلال مدة معينة⁴.

ثانيا: المشتقات المالية

- 1- **تعريف المشتقات المالية:** تعرف على أنها " عقود مالية تشتق قيمتها من أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم، سندات، عقارات وعمليات أجنبية، الذهب والسلع) وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري"⁵.

¹ آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 81.

² يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، مقال منشور في الموقع التالي :

<https://www.kantakji.com>, consulté le 03/03/2018 - 11:00h.

³ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁴ إبراهيم محمد شاشو، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2011، ص 665.

⁵ قايدى خميسي، حسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص 28.

كما عرفت المجموعة الاستشارية لنظم المحاسبة القومية على أنها أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية، أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدما ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر والتحوط ضد المخاطر والمراجحة بين الأسواق وأخيرا المضاربة¹.

فالمشتقات المالية عبارة عن منتجات مالية تتحدد قيمتها بناء على قيمة الأصل المالي محل التعاقد لها تاريخ استحقاق معين يقوم فيه الطرفان بتسوية العملية من خلال الحصول على فروق الأسعار، وهو ما يجعل منها عقود صورية لا يترتب عنها تملك الأصل محل التعاقد من قبل المشتري ولا تسلم الثمن من قبل البائع، يتم استخدامها في إدارة مختلف الأنواع من المخاطر والمضاربة على الأسعار.

2- أنواع المشتقات المالية

تنقسم المشتقات المالية إلى ما يلي:

1-2 الخيارات: تعرف عقود الخيارات على أنها " عقد بين طرفين (البائع والمشتري) يعطي المشتري الحق وليس الإلزام لشراء أو بيع في تاريخ لاحق وفق سعر متفق عليه الآن"².

كما تعرف على أنها " عقد بين طرفين مشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق في أن يشتري من أو أن يبيع إلى المحرر عدد من وحدات أصل حقيقي أو مالي، بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التنفيذ، وللمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد إذا كان التنفيذ في غير صالحه، وذلك في مقابل تعويض يدفعه للمحرر يطلق عليه مكافأة، هذه المكافأة تدفع عند التعاقد وغير قابلة للرد"³.

¹ جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 20.

³ منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر، عقود الخيارات، الطبعة الأولى، الجزء 03، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص ص 05، 06.

الشكل رقم 01: أنواع الخيارات



المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 / 2012، ص 75.

2-2 عقود المستقبلية: هو عقد آجل قابل للتداول، وهو اتفاقية على تسليم في تاريخ لاحق أو تسلم لمقدار أو كمية محدودة بجودة معينة لأصل معين بسعر معين¹.

2-3 العقود الآجلة: بمقتضى العقد الآجل يتفق الطرفان على تسلم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أم ماليا بكميات معينة، وفي تاريخ معين، وبسعر تعاقد متفق عليه، والعقود الآجلة ليست عقودا مالية شرطية لأنها تنطوي على التزام بتسوية العقد في تاريخ معين².

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة

أوجه الاختلاف	العقود المستقبلية	العقود الآجلة
نوع العقد	- عقود غير شخصية - عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم	- عقود شخصية - عقود غير نمطية تحدد شروطها باتفاق وتراضي الطرفين
وجود السوق	- تتيح وجود سوق ثانوي	- عدم وجود سوق ثانوي لها حيث يتم تداولها في السوق غير المنظمة
تحقق أرباح	- تتيح للمضاربين فرصة تحقيق الأرباح - يتحقق الربح أو الخسارة يوميا عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار	- لا تتيح للمضاربين فرصة تحقيق الأرباح - يتحقق الربح أو الخسارة في تاريخ التسليم
تسوية العقد	- تتم تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق	- يتم تسوية العقد في تاريخ الاستحقاق

المصدر: آمال لعشم، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 76.

¹ سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 214.

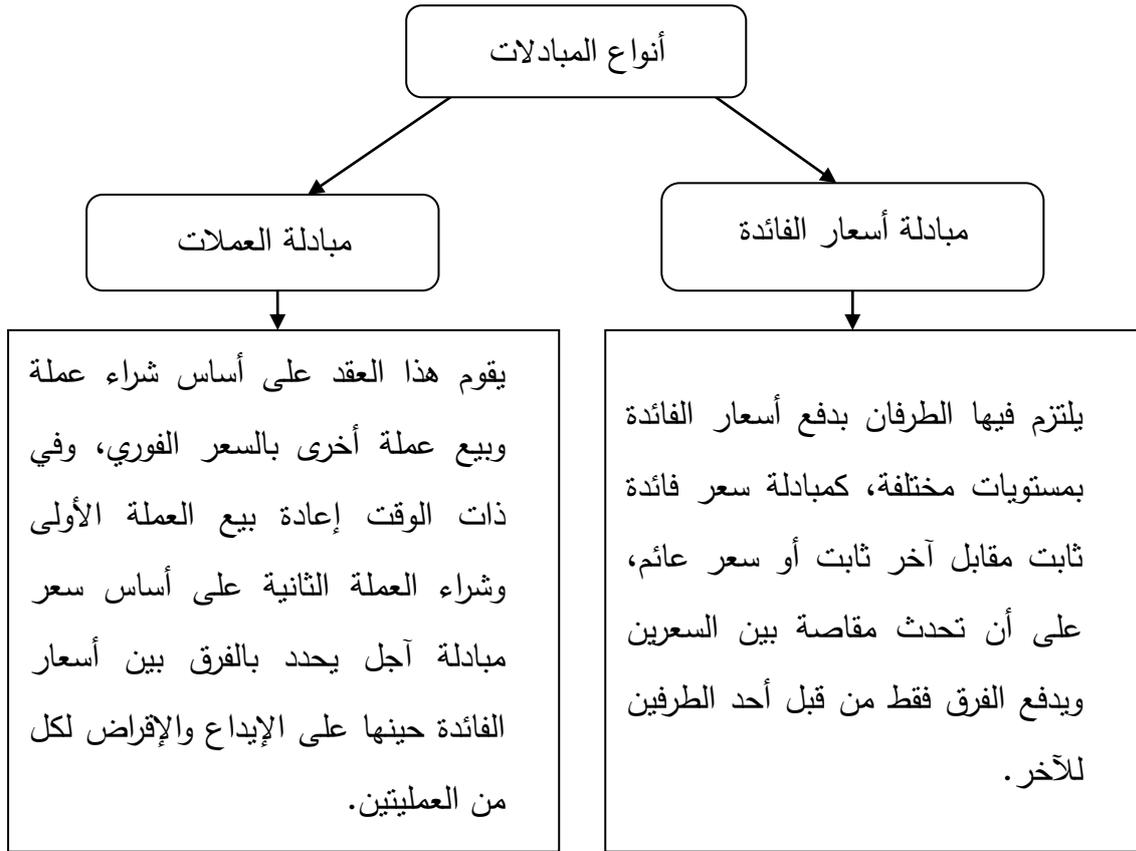
² نفس المرجع، ص 207.

2-4 عقود المبادلة: عقد المبادلة هو عقد يبرم بين طرفين يتفقان فيه على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة مستقبلية، وله أنواع عديدة من أهمها وأكثرها شيوعا ما يلي¹:

- عقود مبادلة أسعار الفائدة.

- عقود مبادلة العملات.

الشكل رقم 02: أنواع المبادلات



المصدر: آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص77.

¹ بزاز حليمة، المشتقات المالية، مقال منشور في الموقع التالي:

www.univ-emir.dz, consulté le 23/03/2018 - 12 :00h

ثالثاً: التوريق

التوريق أداة مالية مستحدثة وتتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساس إلى مقرضين آخرين، وعادة ما يتم عن طريق شركات التوريق، وهي شركات ذات أغراض خاصة¹.

كما يعرف على أنه " تحويل أصل غير سائل إلى سندات دين مما يسمح بتخفيض الخطر وتوفير السيولة وتحسين الكفاءة الاقتصادية"².

المبحث الثاني: مدخل للهندسة المالية الإسلامية

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم وتعد الوسيلة الفعالة لحل مشكلات التمويل من خلال الأدوات المالية التي تعمل على نقل الأموال من الأطراف التي لديها فائض إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الهندسة المالية، مبادئها وأسسها إضافة إلى منتجاتها.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة وتعريف الهندسة المالية الإسلامية إضافة إلى خصائصها:

أولاً: تاريخ الهندسة المالية في الإسلام

في الواقع وجدت الصناعة المالية الإسلامية منذ أن جاءت الشريعة بأحكامها المطهرة، وربما كان توجيه النبي (ص) لبلال المازني رضي الله عنه حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء فقال (ص): "لا تفعل بع الجمع بالدرهم واشتر بالدراهم جنيهاً" إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول،

¹ عمار بوطكوك، دور التوريق في نشاط البنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 02.

² منى خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، 2013، ص 225.

وإنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية، وهذا يتفق مع القول القائل بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصاً أو حكماً شرعياً ثابتاً¹، والدليل قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾²، وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما على العكس حجرت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد³.

ثانياً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل هذا في إطار توجيهات الشرع الإسلامي الحنيف"⁴.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه مطابق لتعريف الهندسة المالية المشار إليه سابقاً غير أنه أضاف عنصراً جديداً هو أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكون موافقاً للشريعة الإسلامية.

وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية⁵:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع .
- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن من الاختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية.

¹ سامي بن إبراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص 10.

² سورة آل عمران، الآية 93.

³ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان 2008، ص 162.

⁴ نفس المرجع، ص 161.

⁵ بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية (مدخل الهندسة المالية)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 05-06 أبريل 2012، ص 11.

ثالثاً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية، ولهذا فالهندسة المالية الإسلامية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- **المصادقية الشرعية:** وتعني أن تكون الأدوات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساس من الهندسة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل إتفاق قدر الإمكان، وعليه ينبغي أن نفرق ابتداءً بين دائرة ما هو جائز شرعاً وبين ما تطمح إليه الهندسة المالية الإسلامية من أدوات وآليات نموذجية، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك والسبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر، بينما الحلول التي تقدمها الهندسة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيراً عن الإسلام¹.

2- **الكفاءة الاقتصادية:** تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، والمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساس التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات².

إن الخاصيتين المشار إليهما ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية والعكس صحيح³.

¹ صالح مفتاح، ريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 228.

² سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

³ نفس المرجع، ص 18.

المطلب الثاني: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية

تعتبر معظم الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة حالياً هي تلك التي تم تطويرها من قرون مضت لتتماشى وحاجات تلك المجتمعات فالأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر تنافسية، ولاستغلال التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأسواق ولمواجهة المنافسة المتصاعدة تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية نوردتها فيما يلي:

- **انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبى احتياجات الناس بصورة كفئة اقتصادية يظل مرهوناً بعدم منافاة قواعد الشريعة، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيراً، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير احتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب قدراً من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبى الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية¹.

- **تطور المعاملات المالية:** تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته الشريعة الإسلامية، فالبيع حلال لكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل، واستحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحظور فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.

إن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطرة وعدم التأكد وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة².

¹ صالح مفتاح، ريمة عمري، مرجع سبق ذكره، ص 229.

² نفس المرجع، ص 229.

- المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: إن وجود المؤسسات المالية والرأسمالية ونموها فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية؛

ويتربط على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها¹.

- مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: إن التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشريعة بهذه المؤسسات، ومن هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الهندسة المالية².

المطلب الثالث: مبادئ وأسس الهندسة المالية الإسلامية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مبادئ الهندسة المالية الإسلامية وأسسها.

أولاً: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية والتي تراعي ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي³:

1- مبدأ التوازن: يقتضي هذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية، وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل باعتبار أنه يحقق التوافق بين النشاط الربحي الذي تعتمده الفلسفة الرأسمالية والنشاط غير الربحي الذي تقوم عليه الفلسفة الاشتراكية.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 167، 168.

² نفس المرجع، ص 168.

³ سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 110، 120.

2- **مبدأ التكامل:** إن الأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة، ثم تنقلب هاتين الأخيرتين إلى نقود وهكذا، وهي المعادلة التي تقوم عليها تقريبا كل صيغ التمويل والاستثمار التي تعمل وفقها المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي فإن المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصاديين النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على توسيط السلع وحدث تبادل حقيقي، وليس مجرد مبادلة نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثروة حقيقية في المجتمع.

3- **مبدأ الحل:** ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحل والمشروعية إلا إذا خالفت نوا شرعيا، ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم بما أن دائرة الحرام تتميز بضعفها على عكس دائرة الحلال، وتعد هذه القاعدة الأساس للابتكار المالي وتعد أساسية في فهم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

4- **مبدأ المناسبة:** يقتضي هذا المبدأ تناسب العقد مع الهدف المقصود منه بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة، وهذا يعني أنه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون وتوافق الوسائل مع المقاصد، فالصورة تعد أساساً مقبولاً لتقويم المنتج ما لم تتعارض مع الحقيقة عملاً بقاعدة "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني" التي تعني الالتزام بالمعني والمقصود إذا كان ذلك ينافي اللفظ.

ثانياً: أسس الهندسة المالية الإسلامية

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية من خلال حديث النبي (ص) "من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً"، فهذا الحديث يمثل الأساس الأول في الحث على الإبداع والابتكار الذي ينفع المسلمين ويحقق المصلحة الشرعية لكن يجب أن يكون الإبتكار والإبداع في إطار الضوابط التي وضعها الشرع

الحكيم، لهذا نبه الحديث إلى خطورة الإبتكار الضار غير المشروع إذ يتحمل الشخص في هذه الحالة مثل أوزار من تبعه، فكما أن فضل الإبتكار النافع كبير فكذلك وزر الإبتكار الضار¹.

وفيما يلي أهم أسس الهندسة المالية الإسلامية:

1- الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية: تتلخص أهم الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي:

1-1 تحريم الربا والغرر: يقصد بالربا في اللغة الزيادة والمقصود به هنا هو الزيادة على رأس المال، أما أدلة تحريمه من الكتاب والسنة فهي كثيرة نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾²، وقال رسول الله (ص) "اجتنبوا السبع الموبقات" وذكر منها الربا، أما الغرر فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال "نهى رسول الله (ص) عن بيع الحصة وعن بيع الغرر"، وكلمة الغرر في اللغة تعني الخطر والجهالة، وهو يعني أيضا الخداع والتضليل، أما في الاصطلاح فإن الغرر هو ما كان مجهول العاقبة، والذي لا يدري أيحصل أو لا يحصل ويكون الغرر في المبيع وفي ثمنه، والإسلام بتحريمه للربا والغرر إنما يهدف لمنع إضاعة المال واستغلال الآخرين وإهمال المصلحة العامة والعبث في أمور اجتماعية أو وهمية، وهو يدعو بدلا من ذلك إلى توجيه المال للمساهمة في الإنتاج الحقيقي³.

1-2 التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الهندسة المالية الإسلامية على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، والنهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين لأن النبي (ص) نهى عن بيعتين في بيعة واحدة، والبيعة إنما تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف آخر لم تدخل في النهي، وباختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتها بيعة

¹ سامي بن ابراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² سورة البقرة، الآية 278.

³ هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 05-06 ماي 2011، ص ص 03، 04.

من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة، فإن كانت ممنوعة شرعا، كانت البيعتان كذلك¹.

1-3 حرية التعاقد: يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يريدون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد وهو ألا يشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع وحرمها كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرّمته الشريعة الإسلامية؛

فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم والتعاقد مأخوذ بما تعهد به وإن اشتملت العقود على أمر حرّمه الشرع فهي فاسدة أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها².

1-4 التيسير ورفع الحرج: لقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم "المشقة توجب التيسير" ويقول الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾³، ويقول تعالى أيضا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁴، ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما في وسعهم، ففي مجال المعاملات جعل الله عز وجل باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل⁵.

2- الأسس الخاصة للهندسة المالية الإسلامية: توجد أربعة أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية يمكن تلخيصها فيما يلي⁶:

¹ نفس المرجع، ص 04.

² نفس المرجع، ص 04.

³ سورة البقرة، الآية 286.

⁴ سورة الحج، الآية 78.

⁵ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 171.

⁶ نفس المرجع، ص ص 174، 175.

2-1 الوعي بالسوق: نقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الهندسة المالية تهدف أساساً إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادة جميع هؤلاء الأعوان.

2-2 الإفصاح: يقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن أن تؤذيها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً أو التحايل على الربا والقمار.

2-3 المقدرة: والمقصود بها وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل والالتزام بالشريعة الإسلامية.

2-4- الالتزام: وإذا كان من الممكن للهندسة المالية الإسلامية أن تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فإن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر أساساً خاصاً بالأولى كما أنه ميزة لها.

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة ومنتجات مالية جديدة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية، لذا نحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً للإحفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة والتحوط ضد المخاطر.

المطلب الأول: المنتجات التمويلية

تنقسم المنتجات التمويلية التي تلبي احتياجات ورغبات فئة معينة من المتعاملين إلى قسمين هما:

أولاً: المنتجات التمويلية القائمة على الملكية (المشاركة في الأرباح)

1- المضاربة: تعتبر المضاربة من أشهر صيغ التمويل الإسلامية وأكثرها شيوعاً.

1-1 تعريف المضاربة

1-1-1 المضاربة لغة: تعني الخروج والسعي في الأرض طلباً للرزق¹، حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾².

¹ وائل محمد عربات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (أساليب الإستثمار، الإستصناع، المشاركة المتناقصة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009، ص21.

² سورة النساء، الآية 101.

1-1-2 المضاربة إصطلاحاً: " المضاربة عقد يقدم فيه صاحب المال ماله مقابل عمل وجهه العامل على أن يقسم الربح على اشتراطه"¹، أو هي "وجود مال ورب مال وعامل وهو المضارب حيث يأخذ هذا العامل مالا من رب المال يضارب أو يتاجر به ويعمل فيه على أن يقتسما الربح حسب الإتفاق بينهما"².

1-2 أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى قسمين هما³:

1-2-1 المضاربة المطلقة: هي التي لا تتقيد بشروط يضعها البنك (رب المال) سواء فيما يتعلق بنوع العمل أو الزمان أو المكان، فهي بدون قيود إلا النوعية منها.

1-2-2 المضاربة المقيدة: هي المضاربة المقيدة بشروط يضعها البنك (رب المال) على العميل (المضارب)، بشرط أن لا تفسد هذه القيود صيغة العقد.

1-3 شروط التمويل بالمضاربة: تتعلق شروط التمويل بالمضاربة بثلاث عناصر رئيسية هي⁴:

1-3-1 الشروط المتعلقة برأس مال المضاربة:

- أن يكون رأس المال حاضرا لا ديناً في ذمة المضارب، وهذا سدا لذريعة الربا.

- أن يكون رأس المال معلوماً وأن يكون نقداً.

1-3-2 الشروط المتعلقة بالربح:

- أن يكون مشترك بين العاقدين وأن يكون مختصاً بهما.

- أن يكون الربح بقيمة شائعة لكل من المضارب ورب العمل وأن يكون معلوم القدر.

1-3-3 الشروط المتعلقة بالعمل:

- إختصاص المضارب بالعمل وحده.

- لا يجوز خروج المضارب عن التصرفات المعتادة في المضاربة.

¹ وائل محمد عربيات، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² عبد الناصر براني أبو شهيد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2013، ص 176.

³ شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2013، ص 102.

⁴ نفس المرجع، ص 118.

2- المشاركة

2-1-1 تعريف المشاركة

2-1-1-1 لغة: تعني الخلط والاختلاط¹.

2-1-1-2 إصطلاحاً: المشاركة هي عقد بين مشاركين في رأس المال والربح، وتعني أيضاً اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو في العمل، أو فيهما معا بهدف إنجاز عملية معينة واقتسام العوائد والنتائج بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو العمل².

2-3 أنواع المشاركة: تنقسم المشاركة إلى قسمين هما:

2-3-1 المشاركة الثابتة: هي دخول المصرف في رأس مال مشترك بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانقضاء عمر الشركة أو خروجه منها ويوزع صافي ناتج نشاط الشركة (ربحاً أو خسارة) على الشركاء حسب مساهمة كل منهم في رأس المال³.

2-3-2 المشاركة المتناقصة: وفقاً لصيغة المشاركة المتناقصة يعطي المصرف الإسلامي الحق للشريك بأن يحل محله في ملكية المشروع، ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها⁴.

2-4 شروط التمويل بالمشاركة: بالإضافة إلى أهلية العاقدين توجد شروط أخرى تتعلق بصلاحيته وجواز صيغة التمويل بالمشاركة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁵:

- يشترط في رأس المال أن يكون من الأثمان المطلقة، وأن يكون عينا حاضرا لا ديناً ولا غائباً.

¹ وائل محمد عربيات، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر، عمان، 2015، ص ص 108، 109.

³ نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2012، ص 149.

⁴ الغالي بن براهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2012، ص 63.

⁵ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- لا يشترط تساوي مقدار المال المقدم من كليهما.
- يجوز تفويض أحد الشريكين العمل إلى الشريك الآخر.
- أن يكون الربح جزءا شائعا لا مبلغا مقطوعا.
- أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس مال الشركة.
- أن يكون يد كل شريك يد أمانة في أموال الشركة، فلا يضمن إلا حين التقصير أو التعدي.

ثانيا : المنتجات التمويلية القائمة على المديونية

1- المربحة

1-1 تعريف المربحة

1-1-1 لغة: هي الربح في التجارة، وهو البيع برأس المال مع زيادة معلومة¹.

1-1-2 اصطلاحا: هي البيع برأس مال وربح معلوم ومعناها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا معينا، وكذلك فبيع المربحة هو بيع بالثمن الأول وزيادة معلومة لطرفي العقد أو هو البيع بالثمن الذي اشترى به السلعة مع ربح معلوم².

1-2 أنواع التمويل بالمربحة: تنقسم بيوع المربحة إلى نوعين هما³:

1-2-1 بيع المربحة بدون طلب من المشتري (البسيطة): حيث يقوم البنك بشراء سلعة بدون طلب المشتري، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب، فهو يقوم في هذه الحالة بعملية المتاجرة ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم وطبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المربحة للأمر بالشراء.

¹ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 136.

² حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 224.

³ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

1-2-2 بيع المرابحة للأمر بالشراء: في هذا النوع يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفاتها، ويحدد فيها ثمن الشراء ويتحمل البنك خطر الهلاك وتلف السلعة قبل التسليم.

1-3 شروط بيع المرابحة: بالإضافة إلى الشروط العامة لعقد البيع هناك شروطاً أخرى خاصة ببيع المرابحة تتمثل في النقاط التالية¹:

- تحديد وبيان الثمن الأول للسلعة تحديداً دقيقاً، حيث يشمل الثمن الأول على ثمن شراء السلعة زائد التكاليف الإضافية.
- أن يكون الربح معلوماً.
- تحديد مواصفات السلعة تحديداً كاملاً وناقياً للجهالة.
- يجب أن يقع البيع على السلع مقابل النقود.
- يجب أن يكون البائع قد اشترى السلعة أصلاً بعقد صحيح.

2- بيع السلم

1-2 تعريف بيع السلم

1-1-2 لغة : معناه الإعطاء والترك والتسليف².

1-2-2 اصطلاحاً: "هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد أو هو دفع الثمن وتأخير المثمن، ولأن المشتري يدفع الثمن ويأخذ سلعا بعد مدة ففي الغالب أن تكون هذه السلع أرخص من قيمتها الآن"³، أو هو "بيع موصوف في الذمة ببذل يتم دفعه فوراً"⁴.

1-2-2 أطراف عقد السلم: لعقد السلم أطراف كما يلي⁵:

- المُسَلِّم (المشتري): هو الشخص الذي يشتري السلعة ويقبل استلامها في المستقبل مقابل دفع الثمن فوراً.

¹ نفس المرجع، ص 102.

² نفس المرجع، ص 104.

³ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 269.

⁴ فليح حسن بركات، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، لبنان، 2006، ص 331.

⁵ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 269.

- المُسَلَّم إليه (البائع): وهو الشخص الذي يستلم الثمن الآن ويسلم السلعة في المستقبل.
- المُسَلَّم فيه (السلعة): السلعة محل العقد والموصوفة في الذمة.
- الثمن: رأس مال السلم.

2-3 أنواع التمويل بالسلم: يوجد نوعان من التمويل بالسلم هما¹:

2-3-1 السلم العادي: حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل.

2-3-2 السلم الموازي: يقوم البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

2-4 شروط عقد السلم: لعقد السلم شروط نذكرها كما يلي²:

- تحديد المواصفات الخاصة بالمبيع مثل بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان إيفائه ومكان تسليمه.
- تعجيل الثمن.
- أن يكون المُسَلَّم فيه (المبيع) موصوفاً في الذمة غير متعلق بمصدر وفاء محصور توفيراً لأسباب القدرة على السداد.

3- بيع الإستصناع

3-1 تعريف بيع الاستصناع

3-1-1 لغة : هو طلب الصناعة، يقال استصنع خاتماً، أمر أن يصنع له³.

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2010/2009، ص 65.

³ عبد الرزاق رحيم جدي الهبشي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 1998، ص 560.

3-1-2 : إصطلاحاً: هو بيع عين موصوفة في الذمة لا بيع عمل، وشرط عمله على الصانع، وبالتالي فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدود¹.

من خلال هذا البيع يعبر المصرف الإسلامي عن رغبته في استصناع السلعة ويتم تحديد السلعة وثمانها ووقت تسليمها في عقد الإستصناع، حيث يدفع المصرف ثمن السلعة معجلاً ثم يحصل على السلعة ويقوم المصرف الإسلامي من خلال علاقاته الواسعة مع الصناع والتجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل².

3-2 أشكال عقد الإستصناع: يأخذ عقد الإستصناع شكلين هما³:

3-2-1 الإستصناع العادي: حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد.

3-2-2 الإستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين، أحدهما مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه في دور الصانع والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول ويكون البنك هنا في دور المستصنع، ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول معجلاً، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له قسطاً من الربح الوافر.

ثم إذا تسلم المصرف السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

3-3 شروط التمويل بالإستصناع: لعقد الإستصناع عدة شروط تتمثل فيما يلي⁴:

- أن يكون المستصنع معلوماً جنسه ونوعه وعدده.

- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس وإستصناعاً.

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 283.

² عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشريعة - النظام المصرفي - نظريات التمويل الإسلامي - البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 276.

³ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁴ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 275.

- ألا يحدد فيه أجل وإلا صار تسلماً وحينئذ تجب فيه شروط السلم.
- تحديد مكان التسليم في عقد الإستصناع إذا احتاج تسليم الموضوع مصاريف النقل.
- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع.

4- الإجارة

4-1: تعريف الإجارة

4-1-1 لغة: تعني العوض وهو ما أعطيت من أجر في عمل¹.

4-1-2 إصطلاحاً: "هي عقد على منفعة مقصودة مباحة معلومة بعوض معلوم يدفع شيئاً فشيئاً"².

وفق هذه الصيغة يقوم المصرف بشراء الأصل أو المعدات المطلوب تأجيرها بناء على طلب العميل أو أنها تكون متوفرة أصلاً لديه، ثم يقوم المصرف بتأجير هذا الأصل مع الوعد أو عدم الوعد بالبيع (حسب طبيعة العقد) في نهاية مدة الإجارة أو خلاله حسب الأصول³.

4-2 شروط الإجارة: لعقد الإجارة شروط تتمثل فيما يلي⁴:

- رضا العاقدين.
- معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع من المنازعات.
- أن يكون المعقود عليه مقدور الإستيفاء حقيقة وشرعاً.
- القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتغالها على المنفعة، فلا يصح تأجير أرض للزرع لا تثبت.
- أن يكون الثمن معلوماً.

4-3 أقسام الإجارة: ينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى:

¹ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 19، جدة، 2000، ص 21.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 114.

³ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 157.

⁴ يعرب محمود براهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014، ص ص 146، 147.

4-3-1 الإجارة المنتهية بالتملك: تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداء وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تملك العين عند انتهاء المدة، إما عن الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة¹.

4-3-2 الإجارة التشغيلية: عقد بين طرفين على تملك منفعة يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى، وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضمانا لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكيته².

5- التورق المصرفي: يعرف التورق على أنه تملك أصول بئمن مؤجل ثم بيعها بئمن حال أقل من ثمنها المؤجل لغير من اشترت منه للحصول على النقد³.

فالتورق آلية تمويلية يتمكن عن طريقها المتورق من شراء سلعة بئمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بئمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشترت منه قبلا، و بهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالا، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه.

أما التورق المصرفي فهو الآلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل على أن يقوم ببيعها حالا لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل⁴.

6- شهادات الإيداع القابلة للتداول: تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقا مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضاربا بها، وتعطي لحاملها الحق في الحصول على الربح قبل تاريخ الاستحقاق للورقة

¹ محي الدين يعقوب منيزل أبو الهول، الإجارة كصيغة استثمارية متجددة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، يومي 15-16 جوان، 2010، ص 06.

² نفس المرجع، ص 10.

³ سعد عبد محمد، التورق المصرفي وآثاره الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 37، 2013، ص 53.

⁴ نفس المرجع، ص 54.

المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها¹.

يساهم هذا النوع من الشهادات المصرفية في:

- توفير مصدر تمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- تخليص المصارف الإسلامية من عبء الأرصدة العاطلة دون تشغيل، والتي تمثل عبئاً على صافي الأرباح بالنسبة للودائع المشغلة، وذلك من خلال ربط الموارد بالاستخدامات.

المطلب الثاني: المنتجات المالية المركبة

لقد تمت هندسة منتجات مالية تقوم فكرتها على دمج صيغتين أو أكثر من صيغ التمويل والاستثمار التي يركز عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وامتدت هذه الهندسة حتى للصكوك الإسلامية من خلال تركيب نوعين أو أكثر منها لتعطي منتجا ماليا مستحدثا، ونعرض فيما يلي بعض هذه الأنواع:

أولاً: بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي²:

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم كذلك المصرف بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك.
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين البائع والمصرف بالإتفاق.

¹ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² نفس المرجع، ص 116.

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تنتم بها عمليات المراجعة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيابة ويكون أيضاً مكملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم، ويشكل هذا النوع من الشراكة عقداً من نوع جديد بين المصرف والعميل.

ثانياً: المغارسة المشتركة

تقوم فكرة هذا النموذج على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملائمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد، يتم الإتفاق بين الطرفين على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المنتج، وكذا جزء من الأشجار، ومن شروطها¹:

- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها.
- يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف.
- يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض المملوكة.

ثالثاً: المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة

تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر².

وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى، ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية وتحقيق الإكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

¹ نفس المرجع، ص 102.

² نفس المرجع، ص ص 102، 103.

رابعاً: صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة

هي نوع مبتكر من الصكوك الإسلامية، وهي جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً بحيث يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً للخلاف، كأن يكون تعليم طالب جامعي تتوفر فيه شروط ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار صكوك خدمة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد 10 سنوات مثلاً، ويمثل الصك حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا الصك الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للصك الذي يمثل ملكيته للمنفعة¹.

إن هذا النموذج المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد وتحقيق السهولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفاء، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية.

خامساً: عقد إندماج المضاربة والمرابحة

يقوم هذا العقد من المشاركة على اندماج عقد المضاربة مع عقد المرابحة في عقد مركب واحد، وآلية عمل هذا العقد تتمثل في²:

- يتقدم العميل بطلب تمويل من المصرف الإسلامي وفق صيغة المضاربة.
- بعد دراسة طلب العميل يقدم المصرف التمويل اللازم للمضارب، على أن يقوم هذا الأخير باستثماره في إطار ما يتم الإتفاق عليه.
- يشترط المصرف على العميل شراء البضاعة التي يرغب في الحصول عليها من تمويل المضاربة الممنوح له.
- يقوم العميل بشراء البضاعة مع إعادة بيعها للمصرف، وهذا الأخير يقوم ببيعها عن طريق المرابحة لعملاء آخرين، وهنا تكون المضاربة مقيدة بهذا الأسلوب التجاري في الشراء والبيع، وليس للعميل الحق في مخالفة الشروط المتفق عليه

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 188.

² هاجر سعدي، لامية لعالم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

هذا النوع من العقود يكون مفيدا في حالة الاستيراد من الخارج لبضاعة غير موجودة في السوق المحلي، أو لبضاعة عليها طلب من قبل المتعاملين مع المصرف الإسلامي، إذ يقوم المصرف بتمويل عملية الاستيراد لهذه البضاعة عن طريق المضاربة، وبالمقابل يقوم بشراء هذه البضاعة من هذا العميل وتسويقها إلى عملاء آخرين عن طريق بيعها بأسلوب المرابحة.

المطلب الثالث: المنتجات المالية المشتقة

أولاً: الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

1- خيار شرط: حيث يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإجارة أو الإستصناع) ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار¹.

2- بيع العربون: يعتبر العربون جزءا من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضا عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ².

وتجدر الإشارة إلى أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة إتمام العقد أو خسارة المبلغ المدفوع مقدما في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يستخدم من أجل الاستفادة من فروق أسعار الأصل المالي بل من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به، على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون³.

¹ آمال لعمش، مرجع سابق، ص 114.

² نفس المرجع، ص 114.

³ سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، 2011، ص 92.

ثانياً: العقود الآجلة في إطار عقد السلم

لقد كُيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً مضبوطاً إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين¹.

ثالثاً: المستقبلات في إطار عقد الاستصناع

لقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد²، وخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنع من خلال دفعات محددة لأجل معين، كما اشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفاً دقيقاً (كما ونوعاً) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة³.

المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية

لقد ساهمت عمليات التصكيك الإسلامي في توفير كم هائل من الصكوك الإسلامية على الساحة الدولية، وتختلف هذه الصكوك باختلاف صور وأساليب التمويل والاستثمار التي تمارسها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: تعريف الصكوك الإسلامية

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"⁴.

¹ آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² القرار رقم 65 (7/3) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السابع بجدة حول عقد الإستصناع، يومي 9-14 ماي 1992.

³ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003، ص 41.

⁴ عبد الحق بوقفة، دلال العابدي، الضوابط الرقابية وارتباطها بالممارسات السليمة للصكوك الإسلامية من منظور شرعي واقتصادي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 01، 2017، ص 03.

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى:

- الصك وثيقة تثبت لصاحبها حق ملكية شائعة في موجودات.
- تصدر الصكوك على شكل أوراق مالية متساوية القيمة.
- صاحب الصك يستحق المشاركة في أرباح المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل على نصيبه من العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك.
- شروط التعاقد تحدها وثيقة إصدار الصك وهي تشمل على البيانات والمعلومات المطلوبة شرعا في التعاقد.

ثانيا: أنواع الصكوك الإسلامية

- 1- **صكوك المضاربة:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع، ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح، ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال¹.
- 2- **صكوك المشاركة:** هي وثائق استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المشاركة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه².
- 3- **صكوك السلم:** تعرف صكوك السلم على أنها " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها، لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك" ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حالا لاستلامها مستقبلا وفقا لوقت ومواصفات متفق عليها، ويساعد تقديم التمويل بكامله للمنتج على توفير المال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وتوفير المنتج في جانب العرض وتقليل السعر في جانب الطلب فيسهم بذلك في توفير أسباب الرخاء الاقتصادي بزيادة الإنتاج وتخفيض السعر، بما يحقق الربح للمشتري والبائع³.

¹ يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 10.

² أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2013، ص 30.

³ أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 74.

4- **صكوك الإستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك، والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع أو (البائع) والمكنتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع¹.

5- **صكوك المربحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء بضاعة المربحة²، حيث أن المصدر لتلك الصكوك هو البائع لبضاعة المربحة، والمكنتبون فيها هم المشترون لبضاعة المربحة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المربحة ويستحقون ثمن بيعها³.

6- **صكوك الإجارة:** وهي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع والتداول، ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات بالعقار كالصيانة والهالك⁴.

7- **صكوك المزارعة:** هي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة، ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الإتفاق المنصوص عليه في العقد⁵.

8- **صكوك المساقاة:** هي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل السقاية والرعاية، ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة⁶.

¹ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010، ص 89.

² أدهم إبراهيم جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ عبد الحليم نجاح، عبد الوهاب أبو الفتوح، الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 237.

⁴ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁵ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁶ نفس المرجع، ص 10.

خلاصة الفصل الأول

من خلال معالجتنا لها الفصل تبين لنا أن الهندسة المالية هي العملية التي يتم من خلالها تطوير منتجات مالية قائمة أو ابتكار أخرى تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية، وهي توفر تشكيلة من المنتجات المالية، من أبرزها التوريق والمشتقات المالية.

كما تبين لنا أن المؤسسات المالية الإسلامية تتبنى أيضا مفهوم الهندسة المالية وفق المنظور الإسلامي، فهي تتميز بالكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية وهما خاصيتان مترابطتان من جهة وتضمنان من جهة أخرى استفادة جميع الأطراف، كما توفر الهندسة المالية الإسلامية تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي الاحتياجات التمويلية كالتورق المصرفي والإجارة الموصوفة في الذمة وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والمنتجات التي تغطي الاحتياجات الاستثمارية كالصكوك بأنواعها المختلفة إضافة إلى منتجات أخرى بغرض التحوط كالمشتقات المالية التي تم تكييفها في إطار عقود مالية إسلامية أصلية كبيع السلم والاستصناع وبيع العريون.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، وهي في النشاط الاقتصادي أكثر وضوحاً وأشد جلاءً، وقد استمرت في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، ومن المعلوم أن الائتمان أساس العمل المصرفي، الأمر الذي جعل المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تهدد وجود واستمرار المؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب المخاطر الأخرى.

ونظراً للأهمية التي تكتسبها المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية الإسلامية، فقد استدعى الأمر تبني أساليب وتقنيات لإدارتها، ومن أهم المداخل لذلك نجد الهندسة المالية الإسلامية، وهو ما سيتم التطرق له من خلال ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارتها

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية

المبحث الثالث: استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان

المبحث الأول: أساسيات حول المخاطر المصرفية وإدارتها

يختلف العمل المصرفي الإسلامي عن التقليدي في مبادئه وأسس عمله، الأمر الذي انعكس على طبيعة المخاطر التي يتعرض لها أثناء مزاولته لأنشطته التمويلية والاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

أولاً: تعريف المخاطر

سنقوم بتقديم التعريف اللغوي للمخاطر مع بعض التعاريف الاقتصادية:

1- **التعريف اللغوي للمخاطر:** تعني الإشراف على الهلاك، وتعني المجازفة وعدم التأكد والتردد¹.

2- **المخاطر في الاصطلاح الاقتصادي:** وتعرف على أنها:

- احتمالية تذبذب العوائد وإمكانية وقوع الخسائر².

- احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعندئذ ستكون درجة المخاطرة عالية أيضاً، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً³.

- ويعرف الخطر بأنه⁴: احتمال الخسران ويقوم هذا التعريف على الاحتمالية، والاحتمالية تعبير رياضي تتراوح قيمته بين 0 و 1:

❖ إذا كانت درجة الاحتمال 0، هذا يعني أن الخطر مستحيل الحدوث.

❖ إذا كانت درجة الاحتمال 1، هذا يعني أن الخطر مؤكد الحدوث.

❖ بين 0 و 1، وهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث.

¹ عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان، 2010، ص 26.

² الغالي بن براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 102.

³ شوقي بورقية وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015، ص 93.

⁴ عبد الناصر براني أبو شهيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

لكن هذا التعريف لم يحدد نوع الخسارة هل هي مادية أم معنوية.

من التعاريف السابقة نخلص إلى أن المخاطر هي الآثار الغير مرغوب فيها الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك أو رأس ماله.

ثانياً: تعريف المخاطر المصرفية

لقد تعددت تعريف المخاطر المصرفية نظراً لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي، وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية وفيما يلي أهم التعريفات:

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الـ 1990م بأنها: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى¹.

- تعرف أيضاً بأنها: "احتمال تعرض البنوك لخسائر غير متوقعة أو تقلبات في الإيرادات المتوقعة في نشاط أو أنشطة معينة، وهذا يشير إلى أن المخاطر تمثل الانحراف عن ما هو متوقع، أو حالة عدم اليقين اتجاه الإيرادات المتوقعة تحصيلها في المستقبل"².

المطلب الثاني: نشأة وتطور إدارة المخاطر

مع حداثة مصطلح "إدارة المخاطر" إلا أن الممارسة الفعلية لإدارة المخاطر قديمة، فالمخاطر موجودة في كل الأزمنة وفي جميع المجالات، لذلك يسعى الإنسان دائماً لتطوير مقاييس من شأنها تقليل احتمال تعرضه للمخاطر.

حيث ظهرت في الحضارة الإسلامية بعض الأساليب التحوطية كعقد السلم وعقود الخيارات، لكن مع تطور الحياة وتعدد سبل العيش وتعدد أنواع السلع والخدمات والنشاطات ذات العوائد تزايدت المخاطر

¹ شوقي بورقية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

² رمزي صبحي، مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 360.

المحيطة بالأعمال، وجاء عصر التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي استدعى محاولات وأدوات جديدة أكثر دقة لقياس الخطر، وتعود جذور هذه المحاولات إلى القرن السابع عشر عندما اكتشف الرياضي الشهير باسكال "نظرية الاحتمالات" ثم قانون الأعداد الكبيرة والتوزيع الطبيعي في الإحصاء ومعامل الارتباط¹.

إلا أنه يمكن اعتبار الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام 1959 أشارت دراسة markowitz إلى إمكانية تخفيض المخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول "لا تضع كل البيض في سلة واحدة"، ويميز ماركويتز بين نوعين من المخاطر، مخاطر نظامية التي يمكن تجنبها بالتنويع كمخاطر السوق، والنوع الثاني مخاطر غير نظامية التي يمكن تجنبها بالتنويع.

غير أن هذا النموذج واجه انتقادات كثيرة ومشكلات عملية في حالة اشتغال المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة².

ثم جاء نموذج شارب "sharpe" تقييم الأصول الرأسمالية في عام 1964 الذي يعتبر امتداداً للنموذج السابق، ويقضي هذا النموذج بأن العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه المستثمرون هو لتعويضهم عن المخاطر النظامية، أما المخاطر غير النظامية فإنها تنشأ عن خطأ المستثمر الذي لم يحاول التخلص منها بالتنويع، ومن ثم لا مجال لتعويضه عنها.

ولقد وجه لهذا النموذج عدة انتقادات: وأهم ما يؤخذ عليه هو اعتماده على مؤشر واحد في تفسير تغير العائد، في حين أنه يوجد العديد من المؤشرات كالمسيولة والتضخم، معدل الضريبة... الخ

أما نظرية تسعير المراجعة التي قدمها روس Ross سنة 1976 والتي توضح العلاقة التي تحكم بين عائد الورقة المالية والمتغيرات المؤثرة عليه، وطبقاً لهذه النظرية فإن الأصول المالية التي تتعرض بالتساوي للعوامل ذاتها أي للمخاطر نفسها تحقق العائد نفسه، وهو ما يطلق عليه بقانون السعر الواحد، وإن لم يحدث ذلك تبدأ عملية المراجعة إلى أن يساوي العائد.

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص ص 204، 205.

² شوقي بورقية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 124.

تأخذ استراتيجيات إدارة المخاطر وأساليبها الحديثة ملامح النظريات المذكورة كما تتبنى أدوات كثيرة لتحليل المخاطر، والعنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد¹.

المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هناك تعريفات مختلفة لإدارة المخاطر من بينها:

- منهج أو مدخل عملي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة، أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى².
- إدارة المخاطر هي الإدارة التي تكلف بالتعامل مع الأخطار البحتة ومعالجة آثارها الضارة عند تحققها بأقل تكاليف ممكنة³.
- عملية منتظمة تتضمن الأفعال والممارسات اللازمة لتعريف المخاطر وتحليلها ومعالجتها وتوثيقها⁴.
- هي الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك، بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها باستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسية والمخاطر المالية، ويتطلب الأمر منها أن تحدد المقاييس ومراقبة المخاطر حسب الأنشطة للبنك مع ضرورة تقييم نماذج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر⁵.
- من التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر تتمثل في الأدوات والوسائل التي تسعى لتحديد وقياس المخاطر بهدف إدارتها والسيطرة عليها كي يتحقق أعلى عائد عند مستوى مخاطر معينة أو يتحقق أدنى مستوى من مخاطر معينة عند مستوى معين من العائد.

¹ نفس المرجع، ص 124.

² صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2013، ص 41.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص 203.

⁴ موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 205.

⁵ فريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 232.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي:

- المساعدة على تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل¹.
- تقدير المخاطر وتحديد التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للبنك نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونياً، مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالسيرفة الإلكترونية².

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية³:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.

¹ شوقي بورقية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² نبراس محمد عباس العامري، استعمال النموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 21، العراق، 2012، ص 197.

³ محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، دار زمزم، الأردن، 2012، ص 57.

المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر المصرفية وأساليب التعامل معها

أولاً: مراحل إدارة المخاطر المصرفية

تقوم المصارف الإسلامية بمجموعة من التدابير والإجراءات من أجل التحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها من خلال الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من إدارة المخاطر: إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المصرف من برنامج إدارة المخاطر، حيث يحتاج المصرف إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر، وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء. وهذا الهدف يضمن أمرين:

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن ينتج عنها إفلاس.

- حماية العاملين بالمصرف من أخطار الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض¹.

2- التعرف على المخاطر وتحديدها: تعتبر هذه الخطوة أهم مرحلة لإدارة المخاطر حيث تظهر أهميتها في اكتشاف المخاطر المحيطة بالمصرف لغرض تصنيفها ووضعها في مجموعة مخاطر ملائمة، بما يسهل تقييمها والسيطرة عليها لاحقاً، ويتضمن تحديد المخاطر الأبعاد التالية:

- تشخيص طبيعة المخاطر، وذلك بتحديد كل أنواع المخاطر وأهميتها بالنسبة للمصرف.

- تحديد مصادر المخاطر وعدم التأكد المرتبط بها، والمقاييس الرئيسية وأثرها على المصرف.

ولتحديد المخاطر تستخدم المصارف الإسلامية التقنيات المتوفرة لديها وتكيف أخرى من أجل تحقيق أهداف برنامج إدارة المخاطر، وضمان تحديد جميع المخاطر الممكنة، ومن أهم التقنيات المستخدمة لهذا الغرض نجد:

¹ شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 32.

- استقصاءات تحليل المخاطرة.

- خرائط تدفق العمليات .

- تحليل القوائم المالية.

- السجلات والوثائق الأخرى.

- عمليات معاينة معاملات المصرف والمقابلات الشخصية¹.

3- تحليل المخاطر: يقصد بتحليل المخاطر تجزئتها بغية فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، وذلك من خلال معايير احتمال محددة مسبقا، ويتضمن هذا التحليل تحديدا دقيقا لمصادر الخطر المسببة للمخاطر ودرجة المجازفة الموجودة².

4- تقييم المخاطر: على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة، ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم، حيث يتم تبويب الأخطار إلى مجموعات مثل: أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة³.

5- تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر: بعدما يتم تقييم المخاطر يقوم المصرف بدراسة البدائل الممكنة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها، واختيار التقنية التي تتناسب مع إمكاناته وطبيعة مخاطره، ومن أجل دراسة البدائل وتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع المخاطر نعتمد على عنصر التنبؤ، الذي يتم من خلال تحديد أسبقيات معقولة في التعامل مع عملية التعرض للخسارة، حيث يحتاج المصرف إلى ثلاث أنواع من التنبؤات منها: التنبؤ بتكرار الخسارة وشدتها التي يمكن توقعها، التنبؤ بالآثار المحتملة والتنبؤ بتكاليف طرق التعامل مع المخاطر⁴.

¹ شوقي بورقية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 131، 132.

² نفس المرجع، ص 132.

³ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁴ شوقي بورقية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 134 .

6- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر في المصارف الإسلامية: بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير المخاطر، فإنه بعد ذلك يتم تنفيذ القرار المتخذ فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع)، فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر الرأي على نقل المخاطر إلى طرف آخر فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤسسة واختيار الطرف بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة¹.

7- التقييم والمراجعة في المصارف الإسلامية: يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور مخاطر جديدة والرغبة في تغطية أو اكتشاف الأخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب قبل أن تصبح مكلفة².

إن هذه المرحلة تضمن للمصرف الإسلامي اكتشاف تعثر العميل وبالتالي تقوم بتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع مستوى التعثر، فهي من جهة لا تستطيع فرض غرامة التأخير، وتمنح مهلة للمدين المعسر من جهة أخرى³.

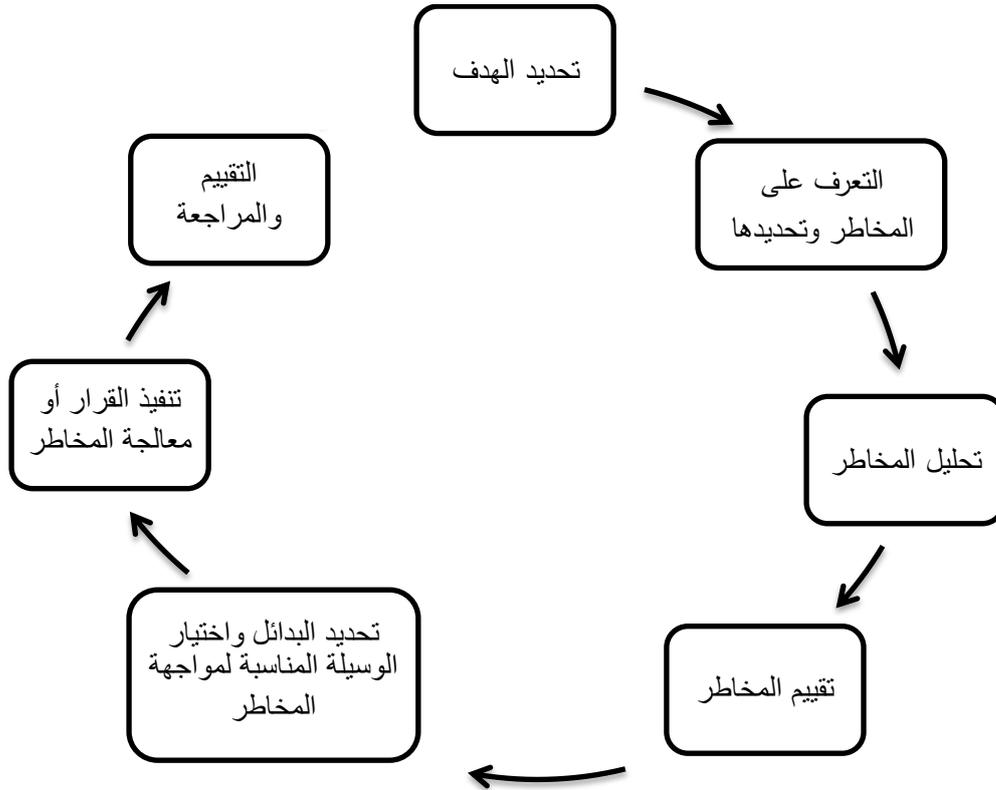
ويمكن توضيح مراحل إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في الشكل التالي:

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009، ص 62.

² نفس المرجع، ص 63.

³ شوقي بورقبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الشكل رقم 03: مراحل إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية

يوجد الكثير من الأساليب التي تعتمد على المصارف في تعاملها مع المخاطر التي تواجهها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- تجنب المخاطر: يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل آخر أقل خطورة¹.
- 2- تقليل المخاطر(تخفيف أثر المخاطر): يختار المصرف هذه التقنية في حالة قبوله لتحمل الخطر ولكن في حدود معينة، أي أن المصرف محايد، بحيث يقوم باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير للتقليل من حجم

¹ مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص 47.

الخسارة قدر ما يمكن وجعلها في أدنى مستوياتها، كما يمكن تخفيض الخسارة قبل وقوعها أو بعد ذلك كطلب الضمانات عند منح الائتمان لعميل ذو مستوى مخاطر مالية¹.

3- تحويل المخاطر: يقصد به تحويل الخسارة إلى جهة خارجية تكون مستعدة لتحملها، ويتم ذلك من خلال التأمين التكافلي، أو بالتنازل عن الأصل المخاطر، وفي هذه الحالة أيضا تكون تفضيلات المصرف تتجه إلى الأمان وتبتعد عن المخاطرة كأسلوب التأمين التكافلي².

4- التجزئة والتنويع: ويقصد بسياسة أو طريقة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر، أن يتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر. ومن الأمثلة العملية على هذه السياسة:

- قيام صاحب الشيء موضوع الخطر بتوزيع الشيء إلى عدة أماكن متباعدة جغرافيا، وهو ما يطلق عليه التوزيع الجغرافي.

- قيام صاحب رأس المال بتوزيع استثماراته وتوزيعها على عدة مجالات بدلا من استثمار كامل رأس المال في مجال استثماري واحد، وهو ما يطلق عليه تنويع المجالات الاستثمارية.

- قيام صاحب رأس المال بالاستثمار في أكثر من دولة أو إقليم وهو ما يسمى بالتنويع الدولي والإقليمي³.

5- الاحتفاظ بالمخاطر: يعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداما، فهو يتيح للمصرف تحديد المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها والأخرى التي يجب تفاديها أو تحويلها إلى جهة أخرى، في هذه الحالة تكون تفضيلات المصرف تتجه للمخاطرة، ويرجع ذلك لقدرة المصرف على تحمل الخسارة ومدى إمكاناته لمواجهةها.

¹ شوقي بورقبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² نفس المرجع، ص 135.

³ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية

تكتسب المخاطر الائتمانية في الصناعة المصرفية الإسلامية وضعاً خاصاً بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية انطلاقاً من مبادئها وأسس وعملها، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

سيتم التطرق إلى تعريف الائتمان المصرفي الإسلامي وأهميته.

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي الإسلامي

هناك عدة تعاريف للائتمان المصرفي نذكر منها:

- الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحة مبلغ معين أو سلعة محددة الصفة لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة على أن يتم سداد قيمته (المبلغ/ السلعة) وفقاً لشروط متفق عليها سلفاً¹.
- يقوم الائتمان والتمويل المصرفي في جوهره وبحكم طبيعته على الثقة، ويرتبط بالعقد والزمن ويتلزم ضمناً مع المخاطر، فمن يآتمن يتعرض لمخاطر السداد، ويتحصن بالضمانات الحقيقية التي تكفل السداد التلقائي².

من خلال ما سبق نلاحظ بأن كلمة ائتمان مرتبطة بالتأجيل وهي تدل على الثقة وليس القرض.

ويشمل الائتمان على العناصر التالية:

- مانح الائتمان: هو الممول (الدائن).
- المؤتمن: هو الشخص الموثوق فيه، أو متلقي الائتمان (العميل - المدين).
- قيمة الائتمان: تتمثل في السلع والخدمات والنقود.

¹ شوقي بورقبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 169، 170.

² عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر التعثر المصرفي من جهتي النظر المصرفية والقانونية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 534.

- فترة الائتمان: هي الفترة التي يمنحها مانح الائتمان للمؤتمن لتسديد قيمة الائتمان.

كما نلاحظ أن الائتمان في المصارف الإسلامية هو دين بالذمة، ناتج عن تمويل إسلامي، وهو مرتبط بنشاط حقيقي (التمويل بصيغ البيوع وغيرها)، على عكس البنوك التقليدية التي تقوم على المتاجرة بالنقود.

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي الإسلامي

تبرز أهمية الائتمان المصرفي الإسلامي في جوانب كثيرة منها¹:

1- بالنسبة للعميل: يوفر الائتمان السلع والخدمات التي يحتاجها العميل لتمويل مختلف احتياجاته، سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية والاستثمارية، كما يتيح فرصة الاستفادة من انخفاض أسعار السلع والخدمات في حالة توقع ارتفاعها مستقبلاً، وذلك من خلال التمويل بالسلم.

2- بالنسبة للمصرف الإسلامي: يعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات، ناتجاً عن توظيف حقيقي للأموال كما يبرز دور المصارف الإسلامية في تمويل البنية الأساسية للمجتمع.

3- بالنسبة للاقتصاد: يعتبر الائتمان مهماً لتنمية الاقتصاد الوطني، لأن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني وازدهار النشاط الاقتصادي بمختلف مجالاته.

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر الائتمان

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف مخاطر الائتمان وأسبابها في المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: تعريف مخاطر الائتمان

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بمخاطر الائتمان في المؤسسات المالية الإسلامية أهمها:

- تعرف المخاطر الائتمانية على أنها: "المخاطر التي ترتبط بمدى وفاء الطرف الآخر (المقابل) بالتزاماته المتفق عليها في العقد وفي الموعد المحدد و بالجودة المطلوبة"².

¹ هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص 108، 109.

² عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياتها)، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2010، ص 236.

- كما تعرف أيضا على أنها: "المخاطر التي ترتبط بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، حيث هناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة"¹.
- يقصد كذلك بمخاطر الائتمان "احتمالية التعرض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية"².
- من خلال ما سبق نلاحظ أن المخاطر الائتمانية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:
 - المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
 - المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جراءها البنك ولا يواجهها المدين.
 - السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المدين.
 - لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الائتمان³.
 - يرتبط عدم الوفاء إما بالتأخير أو عدم السداد أو عدم تسليم أو تسلم موجود ما (عقد السلم أو عقد الاستصناع الموازي).
- تعتمد قيمة مخاطر الائتمان على ما يلي⁴:
 - مبلغ الائتمان.
 - احتمال عدم الوفاء (احتمال وقوع خسارة مالية).
 - نسبة وقوع الخسارة (نسبة الاسترداد)، إذ يمكن أن تكون خسارة كلية أو خسارة جزئية.

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 91.

² بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 07.

³ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2004، ص 210، 211.

⁴ شوقي بورقية، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 184.

ثانياً: أسباب المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية الإسلامية

يعود سبب تعرض المؤسسات المالية الإسلامية للمخاطر الائتمانية إلى:

1- الأسباب المتعلقة بالعميل: وتتمثل فيما يلي¹:

- السمعة الشخصية وفقد العميل لأهليته لاستمرار التعامل مع البنك.
- تدهور المركز المالي للعميل.
- تراجع الكفاءة الفنية والإدارية للعميل في إدارة نشاطه الممول.
- تراجع القدرة الإنتاجية نتيجة لخلل في سياسات وأساليب الإنتاج.
- طبيعة الضمانات التي يقدمها العميل.
- تقديم العميل معلومات خاطئة للبنك عن عمد.
- إفلاس العميل إما لأسباب ذاتية أو خارجة عن قدرته.
- إضافة إلى مماثلة العميل، حيث يكون في هذه الحالة قادراً على سداد مستحقات المصرف ولكنه يمتنع عن الوفاء بديونه، وهذا ما يطلق عليه بمخاطر المماثلة.

2- الأسباب المتعلقة بالبنك مانح الائتمان: وتتمثل فيما يلي²:

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- قصور أجهزة المتابعة.
- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي تم منحه للعملاء.

¹ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي (بين المخاطرة والسيطرة)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص ص 356، 357.

² أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الإسكندرية، 1999، ص 73.

المطلب الثالث: مخاطر الائتمان في أدوات التمويل الإسلامي

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية مخاطر الائتمان في معظم صيغ التمويل التي تعمل بها، وفيما يلي تفصيل لأهم المخاطر الائتمانية المتضمنة في عقود التمويل الإسلامية.

أولاً: مخاطر الائتمان في المرابحة بأنواعها

تمر المرابحة العادية والمرابحة مع الوعد غير الملزم بمرحلتين تختلف خلالها طبيعة المخاطر المتضمنة في العقد¹:

- المرحلة الأولى: مرحلة امتلاك المؤسسة المالية الإسلامية للأصل: وفيها تتعرض المؤسسة المالية لمخاطر السوق دون غيرها، ومن أمثلتها مخاطر تقلبات أسعار الأصول، تلف الأصل....، وحتى مخاطر الصرف إذا كانت المرابحة على سلع دولية.

- المرحلة الثانية: انتقال ملكية الأصل إلى العميل: عندما تنتقل ملكية الأصل للعميل، تنشأ بينه وبين المؤسسة المالية الإسلامية علاقة دائن ومدين وهنا تتعرض المؤسسة الإسلامية لمخاطر الائتمان أي مخاطر عجز العميل عن السداد.

أما في المرابحة للأمر بالشراء التي يكون فيها الوعد ملزماً، فإن مخاطر الائتمان تقل إلى حد ما، ومع ذلك تتعرض المؤسسة المالية الإسلامية لمخاطر الطرف المتعامل معه، في حالة عدم وفاء الأمر بالشراء في المرابحة بالتزاماته بموجب وعد الشراء، مما يضطر المؤسسة لبيع الأصل لطرف ثالث غالباً ما يكون بسعر بيع أقل من سعر الشراء، إذ تمر المرابحة مع الوعد الملزم بالشراء بمرحلتين، وتختلف طبيعة المخاطر فيهما عن المرابحة العادية والمرابحة مع الوعد غير الملزم على النحو التالي²:

¹ عبد الكريم قندور، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلوي، الشلف، 2012/2011، ص ص 131، 132.

² نفس المرجع، ص 132.

- المرحلة الأولى: شراء الأصل أو السلعة بناء على طلب العميل: وهنا لا توجد أي مخاطر تذكر، لأن مخاطر السوق نتيجة تملك المؤسسة المالية الإسلامية للأصل سيتم تحويلها مباشرة للعميل، باعتبار وجود وعد يلزمه بشراء الأصل.
- المرحلة الثانية: تسليم الأصل للعميل: وتصبح العلاقة بين المؤسسة المالية والعميل علاقة دائنية، وهنا تنشأ مخاطر الائتمان، بالإضافة لمخاطر التشغيل.

ثانيا: مخاطر الائتمان في السلم والسلم الموازي

- عند القيام بعقد السلم، تتعرض المؤسسة المالية للمخاطر الائتمانية، إذ أنه بسبب الأحداث الخارجية، قد يعجز البائع عن تسليم السلع في تاريخ التسليم المحدد في عقد السلم الأصلي، وفي مثل هذه الحالة قد تحدث بعض الخسائر للمؤسسة المالية، فعجز الطرف الآخر عن التسليم يعد مخاطر ائتمانية¹.
- ومما يمكن أن يزيد من حدة مخاطر الائتمان، هو أن عدم تسليم العميل للسلعة لا يعفي المؤسسة المالية الإسلامية من التزاماتها بتسليم السلعة للطرف الآخر، بموجب عقد السلم (السلم الموازي)، وهذا ما يعرضها لخسارة محتملة إذا حصلت على السلعة من مكان آخر، قد يكون بسعر أكبر من السعر المتفق عليه في السلم الأصلي².

ثالثا: مخاطر الائتمان في الإستصناع والإستصناع الموازي

يتم عقد الإستصناع بمرحلتين بعد إبرام العقد وذلك كما يلي³:

1- الحالة الأولى: عقد استصناع بدون استصناع موازي

ويتم بالمرحلة التالية:

¹ أكيديس لوانيس، ترجمة عبير قوزان العبادي، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2015، ص 102.

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 132.

³ موسى عمر مبارك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمقياس كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، 2007/2008، ص 100.

- المرحلة الأولى: إنجاز الأصل المطلوب: وخلال هذه المدة يتعرض المصرف لاحتمالية تغير أسعار المواد الخام الداخلة في عملية صناعة أو بناء الأصل المطلوب، وهذه تمثل مخاطر السوق.
- المرحلة الثانية: تسليم الأصل لطالب الأصل، وقد يمتنع عن دفع ما يترتب عليه المصرف، وبالتالي سيتعرض المصرف لمخاطر الائتمان.

2- الحالة الثانية: عقد استصناع مع عقد استصناع موازي

وفي هذه الحالة سيقوم المصرف بعد إبرام عقد الاستصناع بعقد اتفاق آخر مع طرف آخر لصناعة الأصل المطلوب بموجب عقد استصناع موازي وبنفس المواصفات، أي أنه قام بتثبيت تكلفة صناعة الأصل المطلوب مع تثبيت سعر بيعه، ولذلك فإن مخاطر التغير في أسعار المواد المستخدمة في التصنيع ليست من مسؤولية المصرف، إلا أنه يبقى عرضة لمخاطر عدم تسليم الأصل المطلوب من قبل البائع في عقد الاستصناع الموازي حسب الشروط والمواصفات المطلوبة وهذا يعد ضمن مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أن هناك احتمال قدرة طالب الأصل على تسديد الدفعات المطلوبة منه، وبالتالي التعرض لمخاطر الائتمان.

رابعاً: مخاطر الائتمان في الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

عقد الإجارة كما سبق الإشارة إليه عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وتختلف المخاطر الائتمانية في الإجارة حسب نوع الإجارة ذاتها، ما بين إجارة تشغيلية وإجارة تمليكية، وكذلك حسب مراحلها وفيما يلي تفصيل ذلك:

1- مخاطر الائتمان في الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك

1-1: الإجارة التشغيلية

تتمثل مخاطر الائتمان في الإجارة التشغيلية في المخاطر التي يتعرض لها المؤجر (مؤجر الأصل) نتيجة تعثر العميل المستأجر بالدفع بسبب مخاطر الأعمال والمخاطر السوقية أو التعثر عن الدفع بسبب سوء نية المستأجر¹.

¹ أكيديس لوانيس، ترجمة عبير فوزان العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

1-2: الإجارة المنتهية بالتمليك

يتعرض المؤجر (المؤسسة المالية الإسلامية) في الإجارة المنتهية بالتمليك لمخاطر الائتمان بمجرد توقيع عقد التأجير، وتتمثل في احتمالية إخفاق المستأجر في سداد مدفوعات الإجارة (الأقساط الاجارية والرأسمالية) التي عليه¹.

2- مخاطر الائتمان في الإجارة حسب مراحلها

يمر عقد الإجارة بعدة مراحل، تختلف خلالها طبيعة المخاطر المصاحبة لها²:

1-2 قيام المؤسسة المالية الإسلامية باعتبارها مؤجراً بشراء وتملك أصول ثابتة محددة بمعرفة العميل (المستأجر)، وهنا توجد مخاطر سوقية ناتجة أساساً عن تقلبات أسعار الأصول المملوكة للمؤسسة لغرض تأجيرها.

2-2 تقوم المؤسسة المالية بتأجير الأصل بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه له للانتفاع به واستخدامه، حيث تحتسب الدفعات الاجارية على فترة التعاقد مضافاً إليه ربحاً معلوماً، وتظهر مخاطر ائتمانية ناتجة عن إمكانية تخلف المستأجر (العميل) عن سداد الدفعات الإيجارية.

خامساً: مخاطر الائتمان في المضاربة

على الرغم من كون الأموال التي تدفعها المؤسسة المالية إلى عميلها في عقد المضاربة لا تعتبر ديوناً في ذمتها، إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمانية كبيرة ربما تكون أكبر من بقية العقود، ويتم تصنيف المخاطر المتعلقة بها بناء على نشاط العقد ودور المؤسسة المالية فيه، فهي قد تكون الطرف المضارب أو قد تكون رب المال.

وتظهر مخاطر الائتمان في عقد المضاربة فيما يلي³:

- المخاطر الناشئة عن عدم التزام (الطرف الآخر) المضارب بدفع حصة متفق عليها من الأرباح للمؤسسة المالية الإسلامية بصفتها رب المال عند استحقاق دفعها، ويشكل عدم الوفاء بهذا الالتزام حالة سوء تصرف وإهمال من جانب المضارب.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² نفس المرجع، ص 137.

³ نفس المرجع، ص 138.

سادسا: مخاطر الائتمان في المشاركة

يقوم التمويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بالغرم، حيث تتم المشاركة في الأرباح والخسائر بين المؤسسة المالية والطرف الآخر، طبقا للحصة المتفق عليها، فهي عملية محفوفة بالمخاطر¹.

والمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المؤسسة المالية في هذه الصيغة هي²:

- عدم قدرة أو رغبة الشريك بالدفع لنصيب المؤسسة المالية عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها.

سابعا: مخاطر الائتمان في الصكوك الإسلامية

الصكوك الإسلامية باعتبارها تمثل أصولا تحتوي على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع، أو بعض هذه المكونات منفردة، ونظرا لآليات إصدارها القائمة على صيغ التمويل الإسلامية السابق ذكرها، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

يمكن إرجاع سبب تعرض الصكوك لمخاطر الائتمان إلى عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي مواعيدها، ومصدر هذه المخاطر قد تكون نتيجة سوء اختيار العميل، سواء بعدم وفائه بالتزامات العمل المسند إليه بالنسبة لاستثمارات صكوك المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة والاستصناع، أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتراة ورجوعه عن وعده- في حالة اعتبار الوعد غير ملزم- في استثمارات صكوك المرابحة، أو عدم رغبته في استلام السلعة المستنعة في استثمارات صكوك الاستصناع، أو تأخير أو عدم سداد ما عليه من التزامات بالنسبة لاستثمارات صكوك المرابحة وصكوك الإجارة، أو عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفا وزمانا بالنسبة لاستثمارات صكوك السلم.

¹ غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المعارف واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي 16-18 أبريل، 2007، ص 13.

² موسى عمر مبارك أبو محميد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

فهذه المخاطر ترجع إلى عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته وعدم رغبته السداد، أو إلى عدم قدرته على السداد، وهذا كله يقع في الأساس على عاتق المنشأة مصدرة الصكوك والمانحة الائتمان للعميل، ويؤثر سلباً على عوائدها¹.

المبحث الثالث: استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية خلال نشاطها عدداً من التحديات التي تعيق عملها وتحد من إمكانية تطويرها، ومن هذه التحديات إدارة المخاطر الائتمانية، ويمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تساهم في مواجهة هذه التحديات والتخفيف من آثارها.

المطلب الأول: التقنيات الأساسية للحد من مخاطر الائتمان

يقصد بالتقنيات الأساسية للتحوط مجموع الأدوات والأساليب التي تستخدم المؤسسات المالية من دون تمييز من أجل التحوط ضد مخاطر الائتمان التي تواجهها وهي تشمل بشكل رئيسي:

أولاً: إستراتيجية التنوع

يعتبر التنوع أهم وسيلة لمواجهة المخاطر الائتمانية، حيث يضمن تحقيق أهداف الاستمرار والمنافسة للمصارف الإسلامية، وذلك عن طريق إستراتيجية الاستثمار قصيرة وطويلة المدى، وتنوع صيغ التمويل.

يتم التنوع إما بشكل مرتبط بطبيعة نشاط المصرف أو شكل غير مرتبط بنشاطه، حيث يكون التنوع المرتبط بالنشاط المصرفي في تنوع محفظتها الائتمانية إما على أساس القطاعات، حيث يمكنها تقليل المخاطر من خلال منع تركيز الائتمان على قطاع واحد أو على مجموعة معينة من العملاء أو على أساس تنوع المناطق الجغرافية، وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق أو تنوع على أساس الأجل والربحية من خلال الاستغلال الأمثل لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة أو توزيع سلطات القرار بمنح الائتمان لمستويات مختلفة المخاطر².

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² شوقي بورقية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 226، 227.

ثانيا: تكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة

تقوم المصارف الإسلامية باقتطاع نسبة كافية من الأرباح لتدعيم مركزها المالي ومواجهة المخاطر المحتملة بما فيها مخاطر الائتمان بحيث تقوم بدراسة احتياجاتها من السيولة وتصنيف آجال استحقاقات ودائعها ودراسة مواسم السحب والإيداع بالإضافة إلى دراسة معايير التنبؤ بالمخاطر الائتمانية¹.

ثالثا: الضمانات والرهن

تعتبر الضمانات من أهم وسائل الحماية لمقابلة الخسائر وتعرثر الديون في الصناعة المالية بشكل عام، وتستخدم البنوك الإسلامية الضمان لحماية التمويل، لأن الشريعة الإسلامية تجيز الرهن الذي يمثل أعيانا تقدم ضمانا للالتزام آجل، ويمكن أن تأخذ هذه الضمانات أو الرهون شكل أصول عينية أو الذهب و الفضة والمقتنيات الأخرى الثمينة والأسهم للاستفادة منها عند عجز المدين عن الوفاء، وهذا ما يحقق اطمئنان الدائن على أمواله كما يحقق للمدين تيسير الحصول على ما يحتاج إليه من تمويل².

رابعا: الكفالة

ونقصد بالكفالة ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين وهي مشروعة، وتساعد الكفالات والضمانات في تحسين جودة الائتمان والمصارف التي لديها متعاملين بمقدورهم تقديم كفالات جيدة والوفاء بمتطلبات أخرى يمكنها أن تتأهل لإعفاءات المتطلبات الرقابية لرأس المال بموجب اتفاقية بازل³.

خامسا: التأمين التكافلي

هو أحد أنواع التأمين التعاوني، يشترك فيه مديني المصرف الإسلامي (يتعاونون) بحيث يدفع المشترك نسبة معينة من دينه للصندوق على سبيل التبرع، على أن يتم تسديد دين من يتوفى منهم أو من تعرض لخطر معين يعجز معه عن التسديد للبنك الإسلامي، ويعتبر المشترك متبرعا للصندوق بالمبلغ الذي يدفعه ولا يجوز له المطالبة باسترداد أي مبلغ دفعه للصندوق⁴.

¹ نفس المرجع، ص 227.

² عبد الناصر براني أبو شهيد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

³ نفس المرجع، ص 267.

⁴ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 258.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في أدوات التمويل الإسلامي

تتطوي كل عقود التمويل الإسلامي على مخاطر ائتمانية، ويمكن استخدام تقنيات أخرى تعتبر نتيجة للهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر كل عقد على حدة.

أولاً: إدارة مخاطر الائتمان في المرابحة

يمكن معالجة المخاطر الائتمانية في عقود التمويل الإسلامي ومنها المرابحة من خلال استخدام بعض التقنيات نذكر منها التالي¹:

- ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن سلعة محل العقد ائتمانيا رسميا دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.

- يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن.

- يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان في السلم

لأن السلم ينتهي إلى دين (سلي) في ذمة المؤسسة المالية، فإن أهم مخاطر تواجهه هي مخاطر الائتمان، ولإدارتها هناك الشهادة والكتابة ابتداءً ويمكن تعزيزها بمجموعة من الأساليب التحوطية نذكر منها²:

1- **توثيق السلم بالرهن والكفالة:** ذهب جمهور العلماء إلى جواز أن يأخذ المسلم من المسلم إليه رهنا في دين السلم أو أن يشترط عليه كفيلا يضمن أداء ما عليه من دين السلم، وهو الرأي الذي اعتمده

¹ عبد الكريم قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، متاح على الموقع: <https://www.researchgat.net>, consulté le 01/04/2018 – 12 :00h

² نفس المرجع السابق.

المجلس الشرعي المنعقد في المدينة المنورة يومي 11 و 16 أيار 2002 وجاء فيه "يجوز توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرها من وسائل التوثيق المشروعة".

2- **استبدال المسلم فيه:** يجوز للمسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه بشيء آخر غير النقد بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد سواء كان الاستبدال بجنسه أو من غير جنسه، وذلك بشرط أن يكون البديل صالحا لأن يجعل مسلما فيه برأس مال السلم، ويعتبر جواز الاستبدال في حد ذاته ضمانا من ضمانات التعامل بالسلم.

3- **السلم المقسط:** وصورته تسليم المسلم فيه على دفعات، ومثال ذلك من أسلم في طن من الأرز على أن يسلمه كل شهر فنطارا، ويرى الجمهور على جوازه قياسا على بيع التقسيط.

ثالثا: إدارة مخاطر الائتمان في الإستصناع

ينطوي عقد الإستصناع على مخاطر ائتمانية عالية، وقد اجتهدت المؤسسات المالية الإسلامية على تقليل هذه المخاطر، ومن بين أهم الطرق هو:

- التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل سواء من حيث دراسة سلوكه الائتماني في معاملاته السابقة، أو مدى التزامه بأحكام وتوجيهات الدين التي تشدد على ضرورة الالتزام بالديون في مواعيدها وتحد من عواقب المماطلة¹.

- ومن الأساليب التي تستخدمها بعض مؤسسات التمويل الإسلامي في العقدين إيجاد علاقة بين المستصنع في عقد الاستصناع الأصلي والصانع في عقد الاستصناع الموازي، بحيث تكون علاقة متبادلة، مكونة من إشراف ومتابعة من الطرفين بالإضافة إلى وجود كفالة تضامنية بينهما.

رابعا: إدارة المخاطر الائتمانية في الأدوات المالية الإسلامية القائمة على المشاركة في الأرباح

هناك تقنيات عديدة يمكن استخدامها لإدارة مخاطر الائتمان في عقود المشاركة والمضاربة، لعل من أهمها التحوط التعاقدية والذي يعتبر كأحد التقنيات التي تعتمد على عقود المعاوضات من أجل تحقيق غرض حماية المال وفيما يلي بعض استخداماته²:

¹ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص 10.

² سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

1- البيع الآجل لطرف ثالث: يمكن للممول (المؤسسة المالية الإسلامية مثلا)، أن يحدد مخاطر رأس المال كليا أو جزئيا من خلال البيع الآجل لطرف ثالث، فإذا قدم المصرف مثلا التمويل بالمضاربة للمؤسسة أصبح بحكم العقد شريكا في موجوداتها، فله حينئذ أن يبيع نسبة من حصته لطرف ثالث (شركة تأمين مثلا) بثمن مؤجل يعادل قيمة رأس المال، وبذلك يستطيع الممول حماية رأس المال وفي الوقت نفسه الاستفادة من الجزء الذي تحتفظ به من مشاركته مع المؤسسة في الأرباح المتحققة، أما الطرف الثالث (شركة التأمين) فإنها تستفيد من امتلاك حصة مشاركة دون دفع الثمن نقدا، الأهم من ذلك أن المؤسسة المستفيدة من التمويل (المضارب) لا تتحمل أي مديونية من هذا الترتيب فالتمويل بالنسبة للمؤسسة لا يزال بالمضاربة، وهذا يعني أن هذه الصيغة تحقق مصالح جميع الأطراف¹.

المطلب الثالث: المشتقات المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية

أوجدت المؤسسات المالية الإسلامية بدائل شرعية للمشتقات المالية وذلك لعدم جواز استعمال المشتقات المالية التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان، وتتمثل هذه البدائل فيما يلي:

أولاً: عقود الخطوتين: تستخدم البنوك الإسلامية عقود الخطوتين في عمليات التمويل من أجل إدارة مخاطر الائتمان، وفي ظل هذه العقود يقوم البنك الإسلامي بدور الضامن في تسهيل الائتمان لصالح مستخدميه وبما أن الضمان لا يقدم على أساس تجاري، فيمكن تقديمه ضمن عقد الخطوتين من خلال مساهمة البنك الإسلامي في عملية التمويل كمشتتر حقيقي².

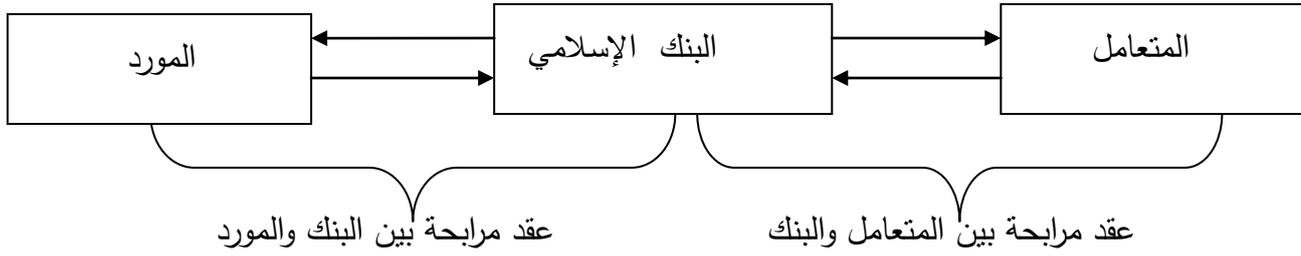
وفي العقود الحالية للمرابحات يقوم البنك بدفع قيمة البضائع فوراً للموردين نيابة عن المتعاقدين وفي عقد الخطوتين سيكون لدى البنك عقدي مرابحة، كمورد مع المتعامل وكمشتتر مع المورد الأصلي، وفي هذه الحالة فإن البنك لن يقوم بالدفع فوراً للمورد الأصلي³.

¹ نفس المرجع ، ص 144.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص 169.

³ نفس المرجع، ص 169.

الشكل رقم 04: عقود الخطوتين



المصدر: طارق الله خان، حبيب أحمد، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص 169.

وتستخدم البنوك الإسلامية عقود الخطوتين لأنها تحقق المزايا التالية¹:

- يمكن لعقد الخطوتين أن يكون مصدرا للأموال، وإذا كان العقد طويل الأجل يمكن أن تمثل هذه الأموال الشريحة الثانية من رأس المال البنك اعتمادا على المعايير التي تطبقها لجنة بازل في هذا النوع من رأس المال.

- ستدعم عقود الخطوتين في تحسين موقف السيولة لدى البنوك الإسلامية.

- يدخل عقد الخطوتين المرونة في إدارة الخصوم من خلال تقديم خصوم بأجال مختلفة.

- ضمان استرداد الأموال من المتعاملين.

ثانيا: العربون وهامش الجدية

يعتبر العربون وهامش الجدية تقنيتين قصيرتي الأجل تتشابهان إلى حد كبير في أسلوب عملها وتستخدم كلاهما للتحوط ضد المخاطر الائتمانية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

1-التحوط بالعربون

تستخدم المؤسسات المالية الإسلامية العربون كأداة تحوط ضد مخاطرها بما في ذلك مخاطر الائتمان، حيث تأخذ المؤسسة المالية جزءا من ثمن السلعة التي تريد بيعها، فإذا تم البيع يدخل العربون في سعر

¹ نفس المرجع ، ص ص 169 ، 170.

السلعة، أما إذا لم يتم البيع فالعربون هنا هو تعويض للبائع عن الضرر الذي لحق به من جراء تخلف المشتري عن التزاماته.

يستخدم العربون في المرابحة والإجارة والاستصناع، أما في السلم فهو يجوز ما لم يشترط ذلك البائع، وإلا وقع في الربا¹.

كما ظهرت تطبيقات عملية للعربون بقيام بعض الصناديق الإسلامية المشتركة باستخدام العربون (سداد جزء من الثمن حالاً مع خيار فسخ العقد، وترك العربون كجزء مالي) لتحسين محافظها الاستثمارية.

وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة، حيث تقوم هذه الصناديق باستثمار (97%) من الأصول المستقطبة في عمليات مرابحة قليلة المخاطر قليلة العائد، أما المتبقي هو 0.3% تستخدم كعربون دفعة أولى لشراء أسهم بتاريخ آجل².

2- هامش الجدية

يدفع هامش الجدية عادة في المرابحة للأمر بالشراء (مع الوعد الملزم) وهو مبلغ من المال يدفعه العميل للمؤسسة المالية الإسلامية على أنه إن عدل (أي الواعد بالشراء) عن شراء السلعة في حالة الالتزام جبر الضرر الفعلي الذي يلحق المأمور من هذا المبلغ، وإذا لم يف هامش الجدية بجبر الضرر الذي أصاب المؤسسة المالية، فله أن يعود على الواعد بما تبقى من خسارة ويتحدد هذا الضرر بالفرق بين تكلفة السلعة وثمان بيعها لغير الواعد بالشراء، فلا يشمل التعويض الفرصة البديلة كما لا يحق للمؤسسة المالية حجز كامل مبلغ الجدية، دون مقابلة للضرر الفعلي، وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية، إما أن يكون أمانة للحفظ لدى المؤسسة فلا يجوز لها التصرف فيه، أو أن يأذن العميل للمؤسسة المالية باستثمار على أساس المضاربة الشرعية³.

¹ شوقي بورقبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 231.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ عبد الكريم قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: الخيارات الشرعية

الخيار هو حق العاقد في فسخ العقد أو إمضائه وهو أنواع، خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وفيما يلي بعض استخدامات الخيارات للتحوط ضد مخاطر الائتمان.

لعل من أهم الطرق الممكنة شرعا للتحوط ضد مخاطر النكول هو استخدام الخيار الشرعي، كما ذكر ابن القيم رحمه الله من أمثلة الجبل " المثال الحادي بعد المائة : رجل قال لغيره أشتري هذه الدار أو هذه السلعة من فلان بكذا وكذا، وأنا أربحك فيها كذا وكذا، فخاف إن اشتراها أن يبدو للأمر فلا يريد لها ولا يتمكن من الرد فالحيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ثم يقول الأمر: قد اشتريتها بما ذكرت، فإن أخذها منه وإلا تمكن من ردها على البائع بالخيار، فإن لم يشتريها الأمر إلا بالخيار فالحيلة أن يشترط له خياراً أنقص من مدة الخيار التي اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد إن ردت عليه¹.

المطلب الرابع: دور التصكيك الإسلامي في إدارة المخاطر الائتمانية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، والتي يمكن أن تشكل أدوات ملائمة للتعامل مع المخاطر، فهذه الصكوك تتيح إمكانية تنويع الاستثمارات مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها، كما تسمح تلك الصكوك تلك بتشكيل حافظة استثمارية تلئم حاجات ورغبات المستثمرين².

ويمكن للتصكيك الإسلامي أن يستخدم لتحويل الأصول الذي بحوزته المصرف الإسلامي من ميزانيته إلى بنود خارج الميزانية، كأن يكون ضمن أصول المصرف الإسلامي مشاريع على أساس عقد المضاربة أو المشاركة، فيمكن لهذا المصرف أن يقوم بتصكيك هذه المشاريع، وذلك بأن يصدر أوراقاً مالية تستند إلى هذه الأصول، ومن ثم بيعها للمستثمر فهو بذلك ينقل مخاطر هذه المشاريع لأنها انتقلت من ميزانيته إلى ميزانية منشأة أخرى أنشأت لهذا الغرض، وبالتالي يتوزع هذا الخطر على أكبر عدد من المستثمرين بدلاً من أن يتحمله البنك³.

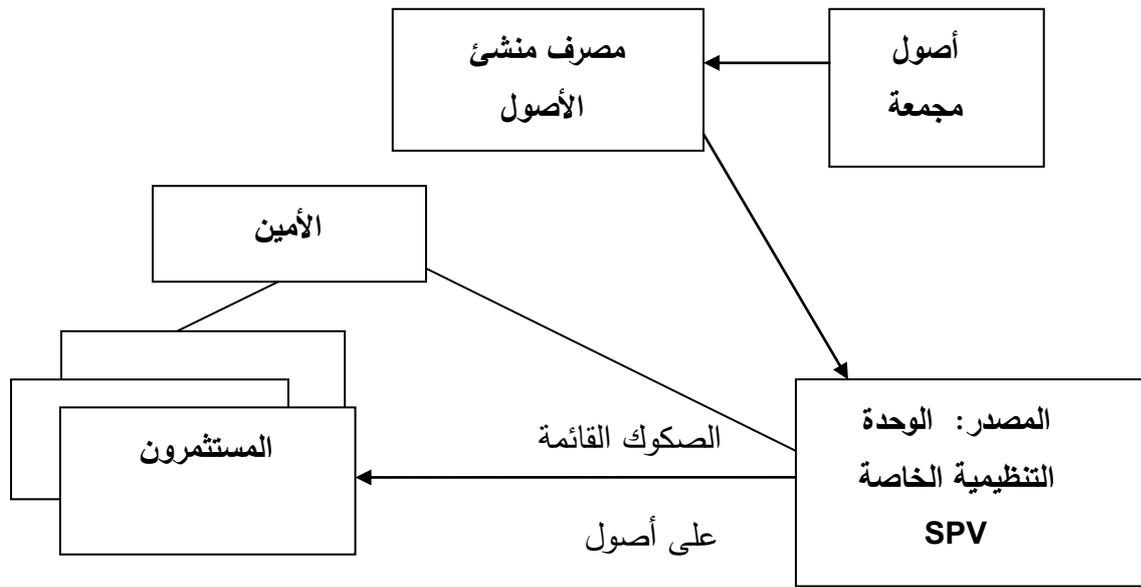
¹ نفس المرجع.

² زاهرة على محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص 159.

³ نفس المرجع، ص 164.

ويوضح الشكل الموالي عملية تحويل الأصول إلى صكوك متداولة فالمصرف المنشئ للصكوك يقوم بنقلها إلى وحدة تنظيمية تنشأ في العادة لهذا الغرض، وتباع الصكوك المصدرة إلى المستثمرين وهناك جهة أخرى تسمى الأمين تضمن وتتأكد من أن الوحدة التنظيمية تلتزم بالشروط الواردة في الصكوك المصدرة وتقديم كافة الخدمات المطلوبة وتوفر متطلبات الضمان الخاصة بشراء السندات في حالة التعثر وعدم السداد، ويقوم الأمين كذلك بتحصيل عوائد الأصول المبيعة وتحويلها إلى المستثمرين¹.

الشكل رقم 05: آلية التصكيك



المصدر: طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص 57.

وبتجميع الموجودات من خلال التصكيك يمكن للمصرف أن ينوع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها وأن يقلل من الحاجة لمتابعة المدفوعات الناتجة عن كل أصل على حدة².

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² نفس المرجع، ص 57.

خلاصة الفصل الثاني

يشير مفهوم الخطر إلى مجموعة من المعاني تجتمع كلها في أنها تعني احتمالية انحراف النتائج المحققة عما تم التخطيط له، وترتبط بمفهوم عدم التيقن ارتباطاً وثيقاً، وقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه مخاطر أثناء قيامها بأنشطتها مما استدعى الأمر استخدام أساليب وتقنيات لإدارتها.

وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تهدد وجود واستمرار المؤسسات المالية الإسلامية وقد اتضح لنا جلياً أن معظم أدوات التمويل القائمة على عقود المداينة أو صيغ التمويل القائمة على المشاركة تتعرض للمخاطر الائتمانية، وهي تأخذ عدة أشكال تختلف من عقد لآخر فقد تكون في شكل مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر نكول وغيرها.

ولإدارة المخاطر الائتمانية فهناك مجموعة من التقنيات الأساسية التي تشمل الضمانات والكفالات، التنويع والتأمين التكافلي كما يمكن استخدام تقنيات أخرى نوعية لكل عقد من عقود التمويل والاستثمار على حدة، كما توفر الهندسة المالية الإسلامية المشتقات المالية الإسلامية التي تشمل عقود الخطوتين والتحوط بالعربون وهامش الجديد إضافة إلى الخيارات الشرعية، كما تمكن الصكوك الإسلامية من خلال آلية التصكيك من نقل وتحويل المخاطر الائتمانية إلى جهات أخرى.

الفصل الثالث: استخدامات الهندسة المالية الإسلامية
في إدارة المخاطر الائتمانية لدى بنك دبي الإسلامي.

تمهيد

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين، إلا أن تطبيقاتها تختلف من مصرف إسلامي إلى آخر.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تجربة بنك دبي الإسلامي من خلال عرض تطبيقات لمنتجات الهندسة المالية فيه، وباعتبار هذا البنك كغيره من البنوك يتعرض لجملة من المخاطر التي تهدد وجوده وتطوره خاصة منها المخاطر الائتمانية، فسوف نتطرق إلى إدارة المخاطر الائتمانية في هذا البنك باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومعرفة الأساليب التحوطية التي تستخدمها، وهل تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية أم لا، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي

المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية لدى بنك دبي الإسلامي

المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه

يعد بنك دبي الإسلامي من البنوك الإسلامية المعروفة على المستوى العربي بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف ببنك دبي الإسلامي إضافة إلى عرض العديد من النماذج والأدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة فيه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي وبعض المؤشرات المالية فيه

في هذا المطلب سنتعرف على بنك دبي الإسلامي من نشأة البنك وتعريفه، قيمه، ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه.

أولاً: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي وقيمه

يعتبر بنك دبي الإسلامي أقدم المصارف الإسلامية، تأسس في 12 مارس سنة 1975 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات بغرض تقديم الخدمات المصرفية وما يتعلق بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، وأصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وتم تسجيله لاحقاً كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات الاتحادي رقم 1984 يتعامل البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تتركز أهدافه في تقديم حلول مالية مصرفية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم، ويمارس البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في دبي، وفروعه المحلية و الشركات التابعة له¹.

والجدول التالي يبين فروع و الشركات التابعة له:

¹ بنك دبي الإسلامي، التقرير السنوي، 2015، ص 09.

الجدول رقم 02: الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي سنة 2015

نسبة الملكية سنة 2015	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	اسم الشركة التابعة
100 %	باكستان	خدمات مصرفية	بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود
91.9 %	الإمارات العربية المتحدة	تمويل واستثمارات	شركة تمويل
90.5 %	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الوساطة	شركة دبي للخدمات المالية إ ذ م م
44.9 %	الإمارات العربية المتحدة	تطوير العقارات	شركة ديار للتطوير العقاري
60 %	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات ق ومالية	دار الشريعة للاستثمارات م ق ذ م م
99.9 %	الإمارات العربية المتحدة	خدمات عمالية	شركة التنمية للخدمات
100 %	مصر	تطوير العقارات	التطوير الحديث العقارية
100 %	مصر	تطوير العقارات	التعمير الحديث للاستثمار العقاري
100 %	مصر	تطوير العقارات	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري
99 %	الإمارات العربية المتحدة	صناعة النسيج	شركة نسيج للصناعات
99.5 %	الإمارات العربية المتحدة	طباعة	مطبعة بنك دبي الإسلامي
100 %	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار	الإسلامي للاستثمار العقاري المحدود
100 %	الإمارات العربية المتحدة	تجارة السيارات	شركة الإمارات لتأجير السيارات

المصدر: بنك دبي الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2015، ص4.

ثانياً: قيم بنك دبي الإسلامي

إن لكل بنك قيم خاصة به وقيم بنك دبي الإسلامي تتمثل فيما يلي¹:

- الابتكار: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة، وبالتالي تقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.

¹ قرومي حميد، بن بتيش بلال، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني للمالية المصرفية الإسلامية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الأردن، يومي 29-30 جويلية، 2015، ص05.

- **المعرفة:** يعتمد البنك على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- **الجودة:** يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدأ الإلتقان المركز على الجودة.
- **القيمة المضافة:** إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا انعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة مضافة وحقيقية وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.
- **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال.

ثالثاً: بعض المؤشرات المالية لبنك دبي الإسلامي

إن مصرف دبي الإسلامي يعتبر رائداً من رواد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، وهو يتمتع بربحية عالية ونمو متزايد في رأسماله وربحيته، وقوة في مركزه المالي، وتعاضم في مركزه السوقي، من خلال ما يمتلكه أو يشارك فيه من مشروعات داخل دولة الإمارات وخارجها، والجدول رقم 03 وكذلك الشكل رقم 06 يبينان حجم رأسمال وربحية بنك دبي الإسلامية للفترة الممتدة بين عامي 2011 و2015.

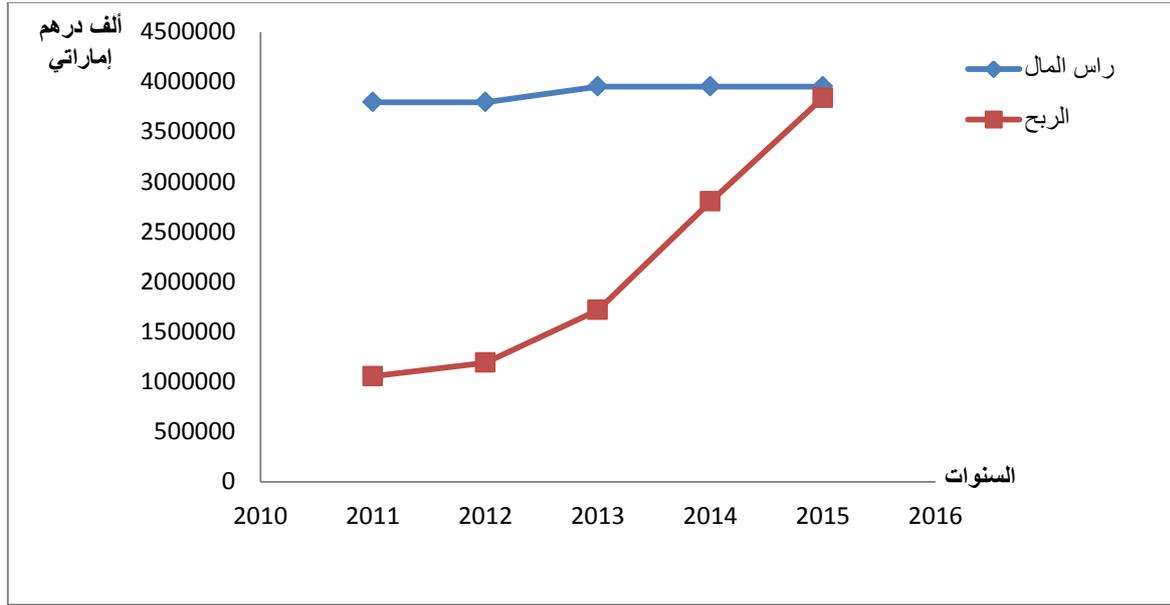
الجدول رقم 03: حجم نمو رأسمال وربحية بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال	3.797.054	3.797.054	3.953.751	3.953.751	3.953.751
الربح	1.056.415	1.192.154	1.718.029	2.803.726	3.839.260

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

الشكل رقم 06: حجم نمو رأسمال و ربحية بنك دبي الإسلامية للفترة (2011-2015)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 03.

المطلب الثاني: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

حظيت الهندسة المالية الإسلامية باهتمام بالغ من قبل بنك دبي الإسلامي وذلك لدورها الأساسي في ابتكار وتطوير المنتجات المالية التي يحتاجها البنك، لكي يحافظ على ديمومة نموه وزيادة تنافسية وربحية فضلا عن بقاءه في السوق.

وتتضمن الهندسة المالية الإسلامية ببنك دبي الإسلامي العديد من الأدوات والنماذج والمنتجات المالية الإسلامية من أهمها:

- الأدوات التمويلية والاستثمارية؛

- الصكوك الإسلامية؛

- منتجات أخرى.

أولاً: أدوات التمويل و الاستثمار الإسلامي في بنك دبي الإسلامي

تتمثل أهم أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي المعتمدة في بنك دبي الإسلامي فيما يلي:

- 1- المرابحة؛
- 2- الإجارة؛
- 3- الاستصناع؛
- 4- السلم؛
- 5- المضاربة؛
- 6- المشاركة؛
- 7- الوكالة؛
- 8- بطاقات الائتمان المصرفية.

وفيما يلي نعرض مختلف الأدوات التمويلية الإسلامية المعتمدة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2011-2015):

الجدول رقم 04: الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2011-2015)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المرابحة	14.978.962	14 019 .380	14 .859. 136	24. 918 .701	34. 513. 582
الإجارة	21 .544. 925	24. 215 .385	24. 537 .059	19. 113. 136	38. 823. 370
السلم	3 .165. 976	4. 687. 193	6. 235. 659	8. 642. 763	9. 253. 342
الإستصناع	6 .170. 597	4. 491. 960	3 .482. 002	4. 123. 091	3. 114 .303
بطاقات ائتمان إسلامية	454. 715	392. 490	422. 199	511 .085	772. 074
إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية	46. 315. 175	47. 806. 408	49. 536 .055	67. 899 .776	86. 476. 671

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

من خلال البيانات نلاحظ أن حجم إجمالي الموجودات الإسلامية التمويلية في تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة، حيث قدرت بـ 46315175.000 درهم إماراتي سنة 2011، وهي في تزايد إلى أن وصلت 86476671000 درهم سنة 2015، وهذا يدل على اتساع نشاط البنك.

من خلال البيانات كذلك نلاحظ انه هناك تنوع في مختلف الصيغ التمويلية التي تبناها بنك دبي الإسلامي من إجازة ومربحة وسلم واستصناع إضافة إلى بطاقات الائتمان المصرفية، لكن هذه الصيغ التمويلية لم يكن لها نفس القدر من الاستخدام، وهذا راجع إلى الطلب عليها من قبل المتعاملين.

وفيما يلي نعرض الوزن النسبي لهذه الأدوات التمويلية الإسلامية إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية خلال الفترة (2011-2015):

الجدول رقم 05: الوزن النسبي لمختلف الصيغ التمويلية إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية خلال الفترة (2011-2015)

الوحدة : النسبة المئوية (%)

2015	2014	2013	2012	2011	الوزن النسبي
40	36,7	30	29,4	32,34	المربحة إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
44,89	43	49,6	50	46,51	الإجازة إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
10,7	12,7	12,6	10	6,8	السلم إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
3,6	06	07	9,5	13,3	الاستصناع إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
09	0,75	0,85	0,9	01	بطاقات الائتمان المصرفية إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم التمويل بالإجارة مرتفع جدا ويأتي في المرتبة الأولى إذا ما قورن بباقي الصيغ الأخرى، وهو في تزايد بلغ أقصى قيمة له سنة 2015، إضافة إلى أن وزنه النسبي إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية مرتفع جدا وصل 44.89% سنة 2015، بعد الإجارة يأتي التمويل بالمرابحة في المرتبة الثانية حيث يتزايد فيها حجم التمويل خلال السنوات الخمس إضافة إلى ارتفاع وزنها النسبي في سلة صيغ التمويل، أقصى قيمة له كانت سنة 2015، نلاحظ كذلك تناقص وزنها النسبي بنسبة ضئيلة سنة 2012 و 2013 ويرجع ذلك إلى تبني التمويل بالإجارة الذي ارتفع خلال تلك الفترة.

نسبة التمويل بالسلم إلى إجمالي الموجودات الإسلامية التمويلية منخفضة إذا ما قارناها بالإجارة والمرابحة أقصى قيمة لها كانت سنة 2014 بنسبة 12.7%.

حجم التمويل بالإستصناع في انخفاض وارتفاع، أقصى قيمة له كانت سنة 2011، أما أقل حجم لها فكان سنة 2015، إضافة إلى أن وزنه النسبي في هيكل التمويل منخفض إذا ما قورن بباقي الصيغ التمويلية الإسلامية.

نسبة بطاقات الائتمان المصرفية إلى إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية منخفضة جدا، بلغت أقصى نسبة لها 9% سنة 2015، ويرجع هذا الانخفاض إلى كون أن هذه البطاقات موجهة لعملاء محددين. وفيما يلي نعرض مختلف الصيغ الاستثمارية الإسلامية المعتمدة في بنك دبي الإسلامي إضافة إلى الوزن النسبي لهذه الأدوات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية خلال الفترة (2011-2015):

الجدول رقم 06: الصيغ الاستثمارية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المشاركة	6.447.876	6.824.046	5.644.561	4.326.521	5.885.591
المضاربة	3.736.973	3.894.714	4.026.973	6.058.634	10.637.682
الوكالة	1.749.551	3.174.278	3.448.133	3.155.790	2.179.467
إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية	11.934.400	13.893.038	13.119.667	13.540.945	18.702.740

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

من البيانات السابقة نلاحظ أن حجم الموجودات الاستثمارية الإسلامية في تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2015، كما نلاحظ أن هناك تنوع في مختلف الصيغ الاستثمارية المعتمدة من قبل البنك تضمنت المضاربة، المشاركة و الوكالة، لكن هذه الصيغ لم يكن لها نفس القدر من الاستخدام.

وفيما يلي نعرض الوزن النسبي لمختلف الصيغ الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية للفترة (2011-2015).

الجدول رقم 07: الوزن النسبي لمختلف الصيغ الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية للفترة (2011-2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

الوزن النسبي	2011	2012	2013	2014	2015
المشاركة إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية	54	49	43	32	31,4
المضاربة إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية	31,4	28	30,7	45	57
الوكالة إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية	14,6	23	26,3	23	11,6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن المضاربة تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار إذا ما قورنت بصيغتي الوكالة والمشاركة، كما أن نسبتها إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية مرتفعة بلغت 57% سنة 2015.

حجم الاستثمار بالمشاركة في ارتفاع و انخفاض خلال الفترة محل الدراسة أدنى قيمة له كانت سنة 2014 و أكبر قيمة له كانت سنة 2011 كذلك وزنها النسبي في سلة الموجودات الاستثمارية مرتفع خلال الثلاث سنوات الأولى بنسب 54%، 49%، 43% ثم انخفض خلال السنتين الأخيرتين ليبلغ 31.4% سنة 2015، وهذا راجع إلى اعتماد صيغة المضاربة خلال تلك السنة.

حجم الموجودات الاستثمارية الإسلامية من الوكالة في تزايد خلال الأربع سنوات الأولى وانخفضت سنة 2015، إضافة إلى أن وزنه النسبي في سلة الموجودات الاستثمارية الإسلامية منخفض إذا ما قورن بالصيغتين السابقتين، حيث بلغ أقصى نسبة سنة 2013 بـ 26.3% وهذا يرجع كذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار وفق صيغة المشاركة.

ثانياً: الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وقد قام بنك دبي الإسلامي بإصدار الصكوك بمختلف أنواعها، ويصدرها البنك من أجل تمويل عملياته الاستثمارية كما يمكن أن يدير عمليات إصدار هذه الصكوك لصالح الغير.

الجدول رقم 08: إصدار بنك دبي الإسلامي للصكوك خلال الفترة (2011-2015)

سنة الإصدار	إصدار بنك دبي الإسلامي للصكوك
إلى غاية 2011	إدارة صكوك بقيمة 1775 مليار دولار، ليتصدر بذلك المركز الأول لإصدارات الصكوك للسنة ويستحوذ على 20.8% من حصة السوق لإصدارات الصكوك في العالم.
2012	بموجب اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة قام بنك دبي بإصدار: - صكوك شهادات أمانة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، تم إدراجها في بورصة أيرلندا في 30 ماي 2012 - إصدار إحدى الشركات التابعة للبنك لشهادات ثقة بقيمة 300 مليون دولار وتم إدراجها في بورصة أيرلندا في يناير 2012 .
2013	- إصدار صكوك من الشق الأول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة مليار دولار أمريكي.
2015	- إصدار شهادات أمانة بقيمة 750 مليون دولار أمريكي في ماي 2015 وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وسوق دبي المالي. - إصدار صكوك من الشق الأول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة مليار دولار أمريكي بقيمة اسمية 1000 دولار أمريكي للصك.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

ثالثاً: منتجات أخرى للهندسة المالية الإسلامية

1- الأدوات المالية المشتقة

يوفر بنك دبي الإسلامي مجموعة من منتجات المشتقات المالية لعملائه بهدف توفير الحماية لهم من مخاطر معدلات الربح والصرف الأجنبي ومن هذه الأدوات نجد¹:

1-1 تعهدات أحادية لشراء وبيع عملات: هي تعهدات إما لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل، يتم تنفيذ المعاملات الفعلية في تاريخ التعهد خلال مبادلة العروض بالشراء أو البيع والقبولات بين الأطراف المعنية وتسليم (مبادلة) العملات ذات الصلة بين الأطراف المعنية.

2-1 المقايضات الإسلامية: تركز المقايضات الإسلامية على مبدأ الوعد (تعهد) بين طرفين لشراء عقود منتجات محددة ومطابقة للشريعة الإسلامية بسعر محدد وبالتاريخ المحدد في المستقبل، وتمثل تعهد مشروط لشراء سلع من خلال تعهدات أحادية للشراء، ويشمل تركيب المقايضات الإسلامية على مقايضات أسعار الربح ومقايضات العملات.

بخصوص مقايضات أسعار الربح الإسلامية، تقوم الأطراف المتقابلة عادة بتبادل دفعات أسعار الربح الثابتة والمتغيرة استناداً إلى قيمة اسمية لعملة منفردة من خلال شراء أو بيع سلع متعلقة "بعقد مرابحة".

بخصوص مقايضات العملات، يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمتغيرة بالإضافة للمبالغ الاسمية بعملات مختلفة من خلال شراء وبيع سلع متعلقة بعقد بيع مرابحة.

2- البطاقات المصرفية الإسلامية

هي بطاقات يصدرها بنك دبي الإسلامي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مصممة للتكفل باحتياجات العملاء، تتميز بالقبول على المستوى العالمي، ويصدر البنك العديد من الأنواع نذكر منها²:

¹ نفس المرجع، ص 75.

² الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، متاح على الموقع:

2-1- بطاقات الخصم الشهري: هي بطاقات يصدرها البنك على أن يحدد سقف المسحوبات بالبطاقة بمقدار الراتب أو نسبة منه بضمان الراتب أو أي ضمان آخر على أن لا يستوفي المصرف أي فائدة بنكية على ذلك، وتكيف هذه البطاقة أنها تقوم على أساس الوكالة إذا كان حساب العميل يفي بجميع المبلغ الذي تم سحبه عن طريق بطاقة الائتمان، والوكالة بأجر مشروعة في القرآن أما إذا كان حساب العميل لا يفي بالمبلغ فإن المصرف يقوم بتسديده على أساس القرض الحسن الذي يقدمه المصرف لعميله بضمان الراتب الشهري أو أي ضمان آخر يراه مناسباً، وعليه فإن البنك يقوم بهذه الخدمة مجردة من المنافع و بعيدة عن شائبة الربا أو ما يؤدي إليه وهو المطلوب شرعا لأن الفوائد المفروضة على التمويل نوع من أنواع الربا المحرم باعتباره قرض بفائدة وكل قرض جر نفعاً فهو ربا.

وهناك أنواع من بطاقات الخصم الشهري ببنك دبي الإسلامي منها بطاقة الإسلامي للخصم الكلاسيكية وبطاقة الذهبية للخصم الكلاسيكية إضافة إلى جوهرة للخصم الكلاسيكية.

2-2 بطاقات الإسلامي الائتمانية: يصدر بنك دبي الإسلامي عدة بطاقات ائتمانية إسلامية نذكر منها بطاقات الإسلامي الائتمانية الكلاسيكية، بطاقات ائتمانية الذهبية، بطاقات الإسلامي الائتمانية البلاطينية، بطاقات الإسلامي الائتمانية للأعمال.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي

تعمل لجنة المخاطر لدى بنك دبي الإسلامي على تشخيص وقياس المخاطر التي يواجهها البنك بما في ذلك المخاطر الائتمانية وذلك بشكل مستمر، سنتطرق في هذا المبحث إلى المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك، أساليب قياسها، وأقصى تعرض لها.

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل لدى بنك دبي الإسلامي

يتعرض بنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان في كل صيغة التمويلية وذلك كما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان في المرابحة

المستوى الأول (الخطر 01): حيث يتعرض البنك لمخاطر الائتمان عند عدم إرسال البضاعة من طرف الممون.

المستوى الثاني (الخطر 02): قد يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في حالة إخلاف العميل وعد الشراء وبذلك يتحمل البنك خسارة بقيمة البضاعة المشتراة.

المستوى الثالث (الخطر 03): حيث يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في حالة عدم احترام العميل لاستحقاقات التسوية، أو تخلف العميل عن السداد عمدا لعدم وجود عقوبات تأخير أو عدم التسديد بسبب إفلاس أو إعسار العميل.

ثانياً: مخاطر الائتمان في الإجارة

المستوى الأول (الخطر 01): يؤثر وجود عيب في العين المؤجرة، على إيرادات العميل سلبا، الأمر الذي يؤدي به إلى العسر المالي، وبالتالي يتعرض البنك إلى المخاطر الائتمانية، وفي هذه الحالة لا يمكن إعفاء البنك من مسؤوليته اتجاه ذلك.

المستوى الثاني (الخطر 02): يعود السبب في تعرض البنك لمثل هذا النوع من المخاطر الائتمانية في حالة تأخر العميل في دفع أقساط الإيجار لسبب ما.

المستوى الثالث (الخطر 03): حيث يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في حالة رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد.

ثالثاً: مخاطر الائتمان في السلم

- ✍️ **المستوى الأول (الخطر 01):** يتعرض البنك لمثل هذا النوع من المخاطر في حالة ما إذا كان الائتمان في شكل سلم موازي، وتأخر الممون (المصدر في عقد السلم 02) في إرسال البضاعة أو كانت تحتوي على عيب خفي، ففي هذه الحالة يكون البنك ملزماً بتعويض العميل (في عقد السلم 01) إما بتسديد المبلغ المدفوع مسبقاً من طرف العميل، أو شراء نفس البضاعة المطلوبة من جهة أخرى، وقد ينتج عن ذلك تحمل البنك لخسارة بسبب التزامه في العقد الأول (عقد السلم 01).
- ✍️ **المستوى الثاني (الخطر 02):** يقع البنك في مثل هذا النوع من مخاطر الائتمان في حالة إبرامه لعقد سلم بوكالة، أي توكيل المصرف العميل بتصريف البضاعة محل عقد السلم، حيث يتعرض العميل لخسارة رأس المال بالكامل لسبب ما من الأسباب (مخاطر السوق تؤدي لمخاطر الائتمان)، الأمر الذي يوقع البنك في خسارة جزء من قيمة الائتمان الممنوح أو كله.
- ✍️ **المستوى الثالث (الخطر 03):** يحدث مثل هذا النوع من مخاطر الائتمان بسبب سوء إدارة العون في المصرف للعقد (مخاطر تشغيلية تؤدي إلى مخاطر ائتمانية).

رابعاً: مخاطر الائتمان في الاستصناع

- ✍️ **المستوى الأول (الخطر 01):** يتعرض البنك لمخاطر الائتمان في هذا المستوى في حالة إبرامه لعقد استصناع موازي، حيث تتأخر الجهة المكلفة بانجاز العمل محل العقد أو تتخلف عن ذلك، مما يؤدي إلى فسخ العقد من طرف العميل طالب الائتمان، وبذلك يخسر البنك قيمة الائتمان الممنوح.
- ✍️ **المستوى الثاني (الخطر 02):** إن عدم تحكّم البنك في مصاريف تنفيذ عقد الاستصناع لسبب من الأسباب يوقعه في مخاطر الائتمان.
- ✍️ **المستوى الثالث (الخطر 03):** يقع البنك في مثل هذا النوع من مخاطر الائتمان في حالة عدم قدرة العميل على دفع مستحقات عقد الاستصناع.

خامساً: مخاطر الائتمان في المضاربة

- ✍️ تنشأ مخاطر الائتمان في عقد المضاربة لدى بنك دبي الإسلامي عن عدم التزام (الطرف الآخر) المضارب بدفع حصة متفق عليها من الأرباح للبنك، بصفته رب المال عند استحقاق دفعها، وبشكل عدم الوفاء بهذا الالتزام حالة سوء تصرف وإهمال من جانب المضارب.

سادسا: مخاطر الائتمان في المشاركة

تنشأ مخاطر الائتمان لدى بنك دبي الإسلامي في هذه الصيغة عند عدم قدرة أو رغبة الشريك بالدفع لنصيب البنك عند حلول أجله.

المطلب الثاني: أساليب قياس مخاطر الائتمان لدى بنك دبي الإسلامي

أولا: أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يستخدم البنك طرقا نوعية تقليدية لقياس المخاطر الائتمانية، كما يستخدم التحليل الكمي - أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المقتبسة من الخبرة السالفة-، والطرق المتاحة لدعم مراجعات الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة، وتساهم هذه التحليلات والطرق في تحديد كل من الخسائر المتوقع حدوثها في أثناء سير الأعمال العادية أو الخسائر غير المتوقعة المترتبة عن حدث غير متوقع، كذلك يطبق البنك تصورات متعلقة بأسوأ الأوضاع التي قد تنشأ في ظل ظروف غير عادية، والتي من غير المحتمل حدوثها، لكنها تحدث فعلا في الواقع.

إن مراقبة وضبط المخاطر يتم بشكل رئيسي استنادا على الحدود الموضوعية من قبل المصرف، حيث تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق للبنك، كما تعكس مستوى المخاطر التي من الممكن أن يقبلها المصرف، مع التأكيد الإضافي على صناعات مختارة.

إن المعلومات المجمعة من جميع الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة، حيث يتم تقديم هذه المعلومات وشرحها في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المخاطرة وإدارة كل قسم من الأعمال، حيث يتضمن التقرير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان واستثناءات الحدود المحفوظ بها والتغيير في مخاطر ونسب السيولة والمخاطر الأخرى، ويتم إعداد تقرير شهري عن الصناعة والزبائن والمخاطر الجغرافية، وتقوم الإدارة العليا بتقييم مدى كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة بصورة ربع سنوية¹.

ثانيا: قياس مخاطر الائتمان

يقوم بنك دبي الإسلامي بتقدير احتمالية تعثر كل طرف من الأطراف المقابلة باستخدام أدوات تصنيف داخلي ثم إعدادها لفئات الأطراف المقابلة المختلفة، ثم إعداد بعض النماذج داخليا لتقييم المشاريع العقارية

¹ بنك دبي الإسلامي، التقرير السنوي، 2015، ص 83.

بينما النماذج الأخرى المتعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الاستحواذ عليها من موديز وتعديلها بما يتوافق مع معايير التصنيف الداخلي للمجموعة، يتم استخدام النماذج مع أداة موديز لتصنيف وتحليل المخاطر، ويقوم البنك بصورة منتظمة بالتحقق من فعالية أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد¹.

المطلب الثالث: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)

يتعرض بنك دبي الإسلامي لمخاطر الائتمان بعدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل خسائر مالية، وفيما يلي التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان من طرف البنك قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

¹ نفس المرجع، ص 84.

الجدول رقم 09: التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
أرصدة لدى البنوك المركزية	11.457.902	13.741.965	20.971.972	14.170.729	11.228.210
المستحق من البنوك والمؤسسات مالية	3.043.096	3.169.114	9.606.168	4.316.452	5.084.740
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	55.015.923	59.259.525	60.643.911	79.123.646	102.267.696
استثمارات في صكوك إسلامية	12.688.111	11.088.662	11.642.553	16.118.782	20.065.651
استثمارات أخرى	2.034.379	2.144.871	2.029.657	2.036.697	1.830.986
ذمم مدينة وموجودات أخرى	3.470.764	3.386.029	4.724.003	4.884.293	4.944.863
المجموع	87.710.185	92.790.166	109.718.264	120.650.599	145.422.146
التزامات طارئة	9.592.774	9.763.216	10.299.246	10.652.363	11.963.397
ارتباطات	9.073.076	10.660.579	14.753.643	19.426.066	25.234.339
الإجمالي	106.376.035	113.213.961	134.771.153	150.729.028	182.619.882

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015).

يوضح الجدول أعلاه بشكل عام أقصى حد ممكن أن يتعرض له البنك لمخاطر الائتمان المرتبطة بأصوله، مبينا عناصر الميزانية العمومية الخاضعة لهذا النوع من المخاطر، والتي تتمثل في عناصر داخل الميزانية معبر عنها بالموجودات المالية المتنوعة كأرصدة لدى المؤسسات المالية الأخرى، موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية. وغيرها من العناصر التي هي بمثابة تسهيلات ائتمانية مباشرة يقدمها البنك، في المقابل يظهر عناصر أخرى تحت بند مطلوبات طارئة والتزامات، حيث يكون البنك طرفا فيها خارج بيان المركز المالي من بينها الاعتماد المستندي، القبولات.....الخ.

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه، نلاحظ أن حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك دبي الإسلامي في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت سنة 2011 بـ 106.376.035 ألف درهم إماراتي في حين بلغ كل من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل القيمتين 1.174.630 و 3.745.404 ألف درهم إماراتي على التوالي، ليصل حجم المخاطر الائتمانية إلى 182.619.882 ألف درهم إماراتي سنة 2015 أين سجلت كل من مخاطر السوق ومخاطر التشغيل القيمتين 1.655.917 و 8.975.375 ألف درهم إماراتي على التوالي، وهذا يعني أن بنك دبي الإسلامي يتعرض إلى مخاطر الائتمان أعلى من تعرضه إلى أنواع المخاطر الأخرى كمخاطر التشغيل ومخاطر السوق، الأمر الذي يتطلب من البنك التركيز على هذا النوع من المخاطر وتوجيه مختلف السياسات الائتمانية الضرورية لإدارته.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية كانت أكثر عرضة لمخاطر الائتمان بالمقارنة مع الموجودات الأخرى للبنك، حيث ترتفع هذه المخاطر من سنة إلى أخرى طيلة الخمس سنوات الأخيرة، إذ بلغت سنة 2011 نحو 55.015.923 ألف درهم إماراتي لتصل سنة 2015 إلى 102.267.696 ألف درهم إماراتي، ويفسر هذا الارتفاع في الحد الأقصى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للبنك إلى عدة عوامل، منها حسب سياسة البنك من فترة إلى أخرى إما التوسع أو التحفظ في تقديم التمويلات للعملاء تبعا لمنتجات أكثر عرضة لمخاطر الائتمان من مضاربة، مرابحة، مشاركة... الخ.

أما فيما يخص المخاطر الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في الصكوك الإسلامية فهي في ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أقل قيمة لها سنة 2012 بـ 11.088.662 ألف درهم إماراتي أما أعلى قيمة فكانت سنة 2015 بـ 20.065.651 ألف درهم إماراتي.

حجم المخاطر الائتمانية في الذمم المدنية بلغت 3.470.764 ألف درهم إماراتي سنة 2011، لترتفع وتبلغ قيمة 4.944.863 ألف درهم إماراتي سنة 2015.

أما بالنسبة لحجم المخاطر الائتمانية لكل من الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من بنوك ومؤسسات مالية فقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2013 بقيمتي 20.971.972 و 9.606.168 ألف درهم إماراتي على التوالي، أما أقل قيمة لهما فكانت سنتي 2015 و 2011 بقيمتي 11.228.210 و 3.043.096 ألف درهم إماراتي، أما حجم المخاطر الائتمانية في الاستثمارات الأخرى فقد سجلت تغيرا طفيفا من سنة لأخرى، وبلغ أقصى حجم لها سنة 2012 بـ 2.144.871 ألف درهم إماراتي.

- بيان المخاطر الائتمانية لصيغ التمويل حسب التركيز الجغرافي

ينشط بنك دبي الإسلامي في مناطق جغرافية مختلفة في العالم، حيث تؤثر بيئة العمل على مكانة هذا البنك واستمراره، فقد تكون بيئتها ملائمة بشكل يجعل منها فرص استثمارية تحقق عوائد ايجابية، وقد تكون البيئة معرقة تتكبد من ورائها خسائر نتيجة المخاطر التي تتعرض لها، وفيما يلي التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية لبنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015):

الجدول رقم: 10 التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

المنطقة الجغرافية	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط النسب
الإمارات العربية		94,7	94,5	94,6	90	90	92,5
دول مجلس التعاون الخليجي		2,2	2	1	3,7	2,5	2,5
جنوب آسيا		2,1	2,24	2,2	3,8	5,6	3,2
أوروبا		0,1	0,9	1,8	1,7	1	1.3
إفريقيا		0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1
دول أخرى		0,7	0,2	0,2	0,4	2	0,7
الإجمالي		100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المخاطر الائتمانية تتركز في داخل الإمارات العربية المتحدة بنسبة تصل 92,5 % وهذا راجع إلى كون أغلب فروع و وحدات البنك متواجدة داخل الإمارات المتحدة ؛ أما بقية المناطق الجغرافية فقد تميزت بضعف تركيز المخاطر الائتمانية فيها بحيث لم تتجاوز 2.2%.

- توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوعية الطرف الآخر

يبين الجدول الموالي توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوعية الطرف الآخر الذي تم تقديم التمويل له من طرف بنك دبي الإسلامي لفترة الدراسة:

الجدول رقم 11: توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوعية الطرف الآخر لدى بنك دبي الإسلامي للفترة (2011-2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

متوسط النسب	2015	2014	2013	2012	2011	السنة / نوع الطرف الآخر
7,6	8,7	9	4	8,5	7,9	القطاع الحكومي
21,3	15,6	19,8	29	22	20	المؤسسات المالية
25,2	25,4	25,4	23	25,1	27	العقارات
5,2	4,3	4,7	7,1	5	4,7	التجارة
3,7	4,5	3	-	-	-	الطيران
3,4	3,2	3,7	-	-	-	السيارات
2	2	2	-	-	-	المرافق
14,2	14,4	10,5	15,8	15	15,2	الخدمات والصناعات
12,9	14,2	13,5	12,3	12,4	12,2	التمويل الشخصي
9,8	7,3	8,3	8,8	12	11,8	تمويل المنازل للأفراد
100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم المخاطر الائتمانية موزعة على الأطراف المذكورة أعلاه بنسب متفاوتة، حيث أن التركيز الأعلى للمخاطر الائتمانية كان في العقارات بنسبة 25.2%، والأدنى كان في المرافق بنسبة 2%.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية لدى بنك دبي الإسلامي

يشكل إدارة المخاطر الائتمانية جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر ببنك دبي الإسلامي، حيث يقوم بوضع مختلف السياسات الائتمانية وإجراءات التخفيف من المخاطر.

المطلب الأول: آليات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان لدى بنك دبي الإسلامي

تبدأ عملية معالجة المخاطر الائتمانية ببنك دبي الإسلامي في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامات السداد، ولمواجهة ذلك وتحصيل قيمة الائتمان يتبع البنك الخطوات التالية:

أولاً: استعمال الضمانات: يستخدم بنك دبي الإسلامي الضمانات كآلية لإدارة المخاطر الائتمانية المرتبطة بالموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، تتضمن هذه الضمانات رهن على أراضي ومباني وحجز على المدخرات والودائع الاستثمارية وأدوات حقوق الملكية والموجودات الثابتة الأخرى، وفيما يلي القيمة التقديرية للضمانات مقابل الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية.

الجدول رقم 12: الضمانات المحتفظ بها خلال الفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
ممتلكات ورهونات	36.968.791	41.422.964	40.066.671	40.682.257	51.620.577
ودائع وأسهم	447.347	779.402	1.648.335	10.837.672	10.786.491
آلات وسيارات	940.142	2.238.444	2.091.096	3.864.097	4.054.650
ضمانات حكومية	-	-	-	4.250.320	4.353.907

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي الفترة (2011-2015)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن البنك يتحوط ضد مخاطر عدم السداد.

ثانياً: المخصصات

يقوم بنك دبي الإسلامي باحتجاز جزء من أرباحه كمخصصات لمواجهة تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (عناصر داخل الميزانية)، وبالتالي تغطية الديون المتعثرة ويمكن حساب نسبة المخصصات وفق المعادلة التالية¹:

نسبة المخصصات = مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

حساب هذه النسبة اعتماداً على البيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة محل الدراسة، حيث كلما ارتفعت كلما كان أكثر تحوطاً وانخفضت درجة المخاطر المرتبطة بها، ونوجزها كآتي:

الجدول رقم 13: تحليل نسبة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	البيان
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية	4.030.074	42.81038	5.276.692	5.147.044	5.048.097	
إجمالي التسهيلات الائتمانية	87.710.185	92.790.166	109.718.264	120.650.599	145.422.146	
النسبة %	4.5	4.6	4.8	4.3	3.5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015).

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مخصصات خسائر التسهيلات الائتمانية تتغير من سنة إلى أخرى ولكن بنسب قليلة، حيث قدرت بـ 4.5% سنة 2011 وهي نفس النسبة تقريبا خلال سنتي 2012 و 2013 ثم انخفضت في السنوات الموالية حيث قدرت بـ 3.4% سنة 2015، حيث تدل زيادة هذه النسبة أن البنك يعاني

¹ فريد مشري، عمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة حلة بنكي دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الإسلامي) مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة المسيلة، يومي 08-09 ديسمبر 2013، ص 14.

من تزايد المخصصات التي يقتطعها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها في المقابل زيادة درجة تحوطه من خسائر عدم السداد وتعني العكس في حالة انخفاضها.

ثالثاً: التنوع

تعتبر سياسة التنوع إحدى السياسات المتبعة من طرف بنك دبي الإسلامي لتقليل مخاطر التركيز، حيث ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو أي تغيرات أخرى، وحتى يتمكن البنك من السيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان لا بد عليه من الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة.

ويقوم بنك دبي الإسلامي بتنوع التمويلات المقدمة من خلال عدة صيغ كالمرابحة، الإجارة، الاستصناع السلم، المضاربة والمشاركة إضافة إلى بطاقات الائتمان المصرفية، كما يقوم بالتنوع إما على حساب المناطق الجغرافية أو على أساس قطاعات التمويل الاقتصادية.

الجدول رقم 14: توزيع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية على القطاعات الجغرافية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015) (الوحدة: ألف درهم إماراتي)

المنطقة الجغرافية	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط النسب
داخل الإمارات العربية المتحدة		96.3%	96.3%	95%	93.5%	92.9%	94.8%
خارج الإمارات العربية المتحدة		3.7%	3.7%	5%	6.5%	7.1%	5.2%
المجموع		55.015.923	59.259.525	60.643.911	79.123.646	102.267.696	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك دبي الإسلامي يقوم بتوزيع تمويلاته واستثماراته على عدة مناطق جغرافية، إلا أن ما يلاحظ عليه أن هناك تركيز داخل الإمارات العربية المتحدة بنسبة 94.8% مقارنة مع المناطق خارج الإمارات العربية المتحدة، وهذا راجع إلى أن النسبة الكبيرة من وحدات وفروع البنك

متواجدة داخل الإمارات العربية المتحدة، وهذا ما يؤدي إلى تركيز للمخاطر في هذه المنطقة، لذا لا بد على البنك أن يتوسع في مناطق جغرافية أخرى للتقليل من تركيزات المخاطر الائتمانية داخل الإمارات العربية المتحدة.

والجدول الموالي يوضح النسب المؤوية لتوزيع الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية لحساب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم 15: النسب المؤوية لتوزيع الموجودات لحساب القطاعات الاقتصادية لدى بنك دبي الإسلامي

للفترة (2011-2015) الوحدة: النسبة المئوية (%)

متوسط النسب	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات القطاع
6	4.7	6	7.7	6.9	4.8	الحكومة
3.6	5	4.4	3.2	2.3	03	المؤسسات المالية
26.1	22.7	23.6	26.3	23.8	34.1	العقارات والمقاولات
5.3	5.4	5.6	7.8	4.5	3.3	التجارة
5.1	6.2	4.1	-	-	-	الطيران
3.3	3.3	3.4	-	-	-	السيارات
2.6	2.9	2.3	-	-	-	المرافق
12	14	9.8	11.7	14	10.5	الخدمات والصناعة
18.5	12.9	16	19.3	21.5	22.8	تمويل منازل الأفراد
22.8	22.8	24.8	24	21	21.5	تمويل شخصي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك دبي الإسلامي يقوم بتوزيع قطاع تمويلاته واستثماراته، حيث يتضح أنها موزعة على عدة قطاعات، ولا يوجد تركيز في قطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، هذا الأمر سيساعد البنك على تجنب مخاطر التركيز في قطاع معين والذي يؤدي بدوره إلى تقليل حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

رابعاً: الصكوك الإسلامية

هي شهادات تمثل أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث تتوفر إصدارات الصكوك لدى بنك دبي الإسلامي بين صكوك الإجارة، المضاربة وصكوك السلم ... الخ، وهي آلية بالغة الأهمية بالنسبة للبنك ذلك أنها تمكنه من تجنب مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها، كما تتيح إمكانية تنويع الاستثمارات للبنك ما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها أو تحويلها للغير، وسوف يتم في المطلب الثالث عرض تطبيق منتج للهندسة المالية الإسلامية وهو صكوك الإجارة وسنحاول من خلاله معرفة أهمية هذا المنتج في إدارة مخاطر الائتمان.

خامساً: تحديد احتمالية التعثر للعميل من خلال التحليل الكمي والنوعي للعميل طالب الائتمان حيث يتحدد على أساسه مستوى المخاطر الائتمانية.

سادساً: يقوم البنك في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى.

سابعاً: تحديد معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتوصيات لجنة بازل وبناء على تعليمات البنك المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه النسبة تقيس مدى ملاءة البنك أي الحماية والأمان الذي يقدمها رأس المال لمواجهة الخسائر والتي يمكن إدراجها كالتالي:

يوضح الجدول أدناه تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2011-2015 تبعاً لمتطلبات نظام بازل 2 والبنك المركزي الإماراتي نوجزها كما يلي:

الجدول رقم 16: تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان					
نسبة كفاية رأس المال	%18.2	%17.4	%18.2	%14.9	%15.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال بلغت أعلى مستوى لها في سنتي 2011 و 2013 بنسبة قدرت ب 18.2%، أما أدنى مستوى لها كان في سنة 2014 بنسبة قدرت ب 14.9%، وهي منخفضة مقارنة بالسنوات الأخرى للفترة محل الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن معدلات كفاية رأس المال أكبر من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات، الذي يلزم البنوك بالحفاظ بمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 12%.

نستخلص من الطرح السابق أن معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة المدروسة كانت أكبر من المعدل أوصت به لجنة بازل والذي يقدر ب 08%، وهذا يعني أن للبنك ملاءة جيدة لأن رأس المال أكثر المصادر فعالية للحماية من المخاطر، ويرجع اختلاف المعدل من سنة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان إلى تغيير الطريقة المعتمدة في احتسابه، لأن هذا البنك يعمل وفق توجيهات وتعليمات السلطة الإشرافية للدولة- البنك المركزي الإماراتي- التي تفرض قوانين جديدة محافظة على استقرار القطاع المصرفي، على تطبيق توصيات لجنة بازل للرقابة الدولية من خلال قيام البنك بالموازنة في تطبيق معيار بازل 1 ومعيار بازل 2، إلا أنه في الوقت الراهن يطبق معيار بازل 02.

المطلب الثاني: تقييم دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي

يسمح التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان الذي يقوم به بنك دبي الإسلامي بتحديد نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية، فهناك تعرضات غير منخفضة القيمة التي تتضمن مبالغ الموجودات المتأخرة لأيام قليلة، وكذلك المخاطر المنخفضة والعادلة هذا من جهة، ومن جهة ثانية التعرضات المنخفضة القيمة والتي تتضمن مبالغ الموجودات التي يكون هناك شك في تحصيلها.

أولاً: تقييم جودة الائتمان (حجم الديون المتغيرة)

توجد مجموعة من النسب المالية المصرفية التي يعتمدها المحللون المصرفيون لقياس مخاطر الائتمان من بينها النسبة التي يتم من خلالها قياس مدى كفاءة أصول البنك وفشل الائتمان كنسبة مئوية من إجمالي محفظته الائتمانية، أي إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطر أكبر على البنك ويتم حسابها وفق المعادلة التالية¹:

¹ فريد مشري، عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص 12

نسبة الديون المتغيرة = التسهيلات الائتمانية غير العاملة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

والتي يمكن تسميتها بنسبة الديون المتغيرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة لان التسهيلات المتمثلة في المطلوبات الطارئة والالتزامات ذات مخاطر عادلة وليست منخفضة القيمة أو متأخرة، ويمكن حساب هذه النسبة اعتمادا على البيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة محل الدراسة كآتي:

الجدول رقم 17: تحليل نسبة كفاءة أصول المحفظة الائتمانية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الديون المتعثرة	8.118.950	7.413.513	7.019.319	6.199.985	4.983.206
إجمالي التسهيلات الائتمانية	87.710.185	92.790.166	109.718.564	120.650.599	145.422.146
النسبة (%)	9.2	7.9	6.3	5.1	3.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المتعثرة) وما يعرفها البنك بالمبالغ المنخفضة القيمة من إجمالي تمويلاته الممنوحة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى (انخفاض في حجم التمويل المتعثر)، حيث انخفضت من نسبة 9.2 % سنة 2011 إلى 3.4 % سنة 2015، وهذا ما يوضح أن بنك دبي الإسلامي ينتهج سياسة ائتمانية تصحيحية خفضت من حجم التمويل الذي تعرض لانخفاض في القيمة خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة وغير منخفضة القيمة

أفصح بنك دبي الإسلامي بأعمار التسهيلات التمويلية التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير منخفضة القيمة كما يلي:

الجدول رقم 18: تحليل التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة غير منخفضة القيمة لبنك دبي الإسلامي

(الوحدة: ألف درهم إماراتي)

المعدل %	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	البيان	
35%	1145235	2011	أقل من 30 يوم
34%	1924924	2012	
49%	2930687	2013	
29.5%	1121639	2014	
38%	1784750	2015	
26%	877080	2011	من 31 يوم إلى 61 يوم وأقل من 90 يوم
25%	1460583	2012	
25%	1502313	2013	
38%	1446672	2014	
40%	1825016	2015	
38.5%	1270796	2011	أكثر من 90 يوم
34%	1972207	2012	
25%	1488397	2013	
32%	1246992	2014	
21%	986935	2015	
100%	3293111	2011	إجمالي المتأخرات
100%	5657714	2012	
100%	5921397	2013	
100%	3815303	2014	
100%	4596701	2015	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة والمعبر عنه على أنه تصنيف المبالغ المستحقة أو التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها، ويتم حساب نسبة كل فترة إلى إجمالي المبالغ المتأخرة، إذ يتراوح هذا المؤشر بين 29.4% كحد أدنى لسنة 2014 و 49% حداً أعلى لسنة 2013 من نسبة المتأخرات تمثل أقل من 30 يوم، وفي المقابل فإن نسبة 21% كحد أدنى لسنة 2015 و 38.5% كحد أقصى لسنة 2011 منها تزيد عن 90 يوماً، وهذا يدل على المرونة التي تبديها البنك

تجاه التسهيلات التمويلية المتأخرة، حيث يقوم بقبول طلبات التأخير في حدود مقبولة وباحتمالات وجود مخاطر مقبولة نوعاً ما.

ثالثاً: مستويات التصنيف الائتماني لدى بنك دبي الإسلامي

لقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة وهي موديز، حيث تهدف سياسة البنك إلى الحفاظ على تصنيفات المخاطر بصورة دقيقة وثابتة في محفظة الائتمان، الأمر الذي يسهل الإدارة المركزية للمخاطر المتعلقة بها ومقارنة تعرض الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات، كما أن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة ممزوجة بمعلومات سوقية ثم معالجتها من أجل توفير المداخل الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل، كما أن جميع تصنيفات المخاطر الداخلية تم إعدادها للأصناف المختلفة وهي مقتبسة وفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك¹.

¹ بنك دبي الإسلامي، التقرير السنوي، 2014، ص 89.

الجدول رقم 19: التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات المالية لكل تصنيف من تصنيفات المخاطر الداخلية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015) الوحدة: النسبة المئوية (%)

2015	2014	2013	2012	2011	المعدلات المساوية لمعدلات موديز	السنوات البيان
11.4	15	18	15	12.7	Aaa	مخاطر منخفضة تصنيف المخاطر فئة 1
20.7	17.5	19	16	16.28	Aa1-A3	تصنيف المخاطر فئة 2 و 3
36.4	21.2	20	18	8.4	Baa1-Baa3	تصنيف المخاطر فئة 4
24.3	35.6	29	29.6	38	Ba1-B3	مخاطر عادلة تصنيف المخاطر فئة 5 و 6
4.3	6	8	13	15.1	Caa1-Caa3	تصنيف المخاطر فئة 7
2.8	4.5	5	7	9	-	مخاطر عالية تصنيف المخاطر من 8 إلى 11
100	100	100	100	100	-	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي (2011-2015)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ومن خلال تصنيفات المخاطر أن البنك يتعرض للمخاطر العادية بنسبة أكبر من المخاطر العالية والمنخفضة، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2011 وهي في انخفاض مستمر في السنوات المتتالية، على عكس المخاطر المنخفضة التي سجلت أدنى نسبة لها سنة 2011 وهي في ارتفاع مستمر لتبلغ أعلى نسبة لها سنة 2015، في حين أن تصنيف المخاطر العالية كان منخفضاً

مقارنة بالمخاطر العادلة والمنخفضة، وهي كذلك في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، مما يدل على أن البنك يتبع سياسة ائتمانية تصحيحية خفضت من حجم المخاطر العالية والعادلة .

المطلب الثالث: عرض منتج صكوك الإجارة ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي

تواجه المصارف الإسلامية في حيز التطبيق العديد من التحديات التي تعيق عملها وتحد من إمكانية تطويرها منها إدارة مخاطر الائتمان فيها.

ويمكن للصكوك الإسلامية التي تعتبر من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تساهم في مواجهة هذه التحديات والتخفيف من آثارها، وتعتبر صكوك الإجارة من بين أنواع الصكوك الأكثر انتشاراً، وقد خاض بنك دبي الإسلامي تجربة في إصدار هذا النوع، وكان ذلك سنة 2012، وفي هذا المطلب سيتم تقييم هذه التجربة .

أولاً: آلية إصدار صكوك الإجارة في بنك دبي الإسلامي

تعتبر صكوك الإجارة من بين منتجات الهندسة المالية التي تبناها بنك دبي الإسلامي نظراً لأهميتها حيث قام سنة 2012 بإصدار صكوك الإجارة¹ المتمثلة في شهادات أمانة من خلال الشركة ذات الغرض الخاص "دي أي بي صكوك المحدودة جزر كايمان" بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (18365 مليون درهم إماراتي)، بحيث تستند هذه الصكوك إلى أصول تم تأجيرها للغير وتتلخص آلية هذا الإصدار في مجموع الخطوات التالية:

1- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص "ذي إي بي صكوك المحدودة-جزر كايمان" التي تم تأسيسها خصيصاً لإجراء معاملات الصكوك بإصدار صكوك الإجارة للمستثمرين (تمثل قيمة الأصول المؤجرة).

2- يقوم المستثمرون بدفع قيمة الصكوك للشركة ذات الغرض الخاص.

3- يقوم بنك دبي الإسلامي بتحويل ملكية الأصول المؤجرة إلى شركة "ذي أي بي صكوك المحدودة جزر كايمان"

4- تدفع "شركة ذي أي بي صكوك المحدودة - جزر كايمان" قيمة الصكوك المباعة للبنك.

¹ International Islamic Financial Market, sukuk report, Comprehensive study of the global sukuk market, 2016, p 37.

5- تقع هذه الأصول تحت سيطرة البنك ووفق عقد وكالة يتولى بنك دبي الإسلامي إدارة تلك الأصول مقابل أتعاب الإدارة.

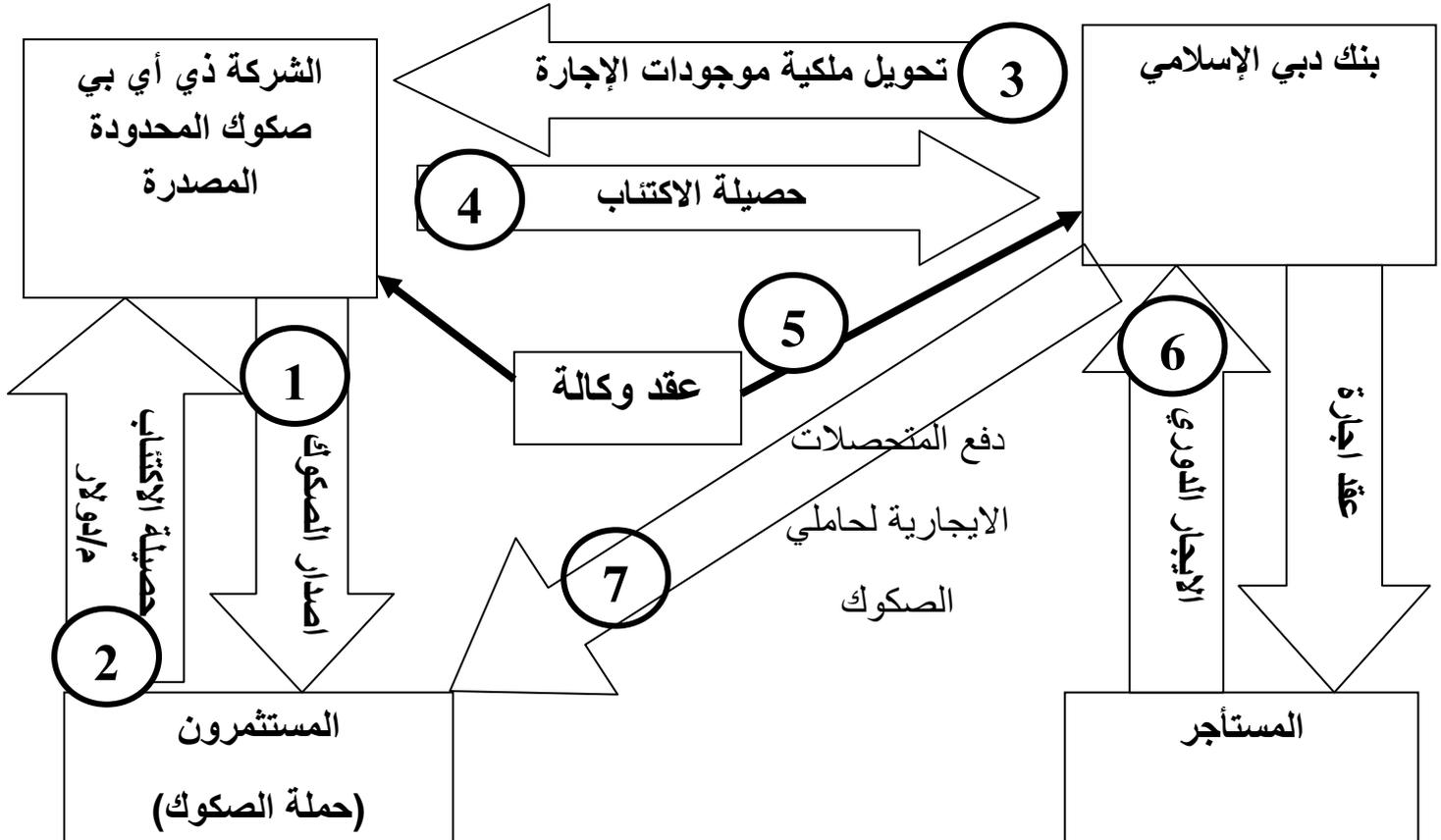
6- يقوم المستأجر بدفع الأقساط الدورية للمصرف بصفته وكيلًا عن الشركة ذات الغرض الخاص صاحبة الملكية.

7- نيابة عن الشركة يقوم بنك دبي الإسلامي بدفع المتحصلات الايجارية النصف سنوية لحاملي الصكوك بتواريخ التوزيعات نصف السنوية.

8- يتعهد بنك دبي الإسلامي عند استحقاق الصكوك بتاريخ 30ماي 2017 بشراء الأصول التي تم تأجيرها بسعر الممارسة من المصدر.

والآلية نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: آلية إصدار صكوك الإجارة ببنك دبي الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2012، ص 52.

ثانيا: أهمية إصدار صكوك الإجارة ببنك دبي الإسلامي في إدارة مخاطر الائتمان

يعتبر إصدار الصكوك على اختلاف أنواعها آلية بالغة الأهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية، ذلك أنها تمكنها من تجنب مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فهذه الصكوك تتيح إمكانية التنويع الاستثمارات مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها، كما تسمح كذلك بتشكيل حافظة استثمارية تلئم حاجات ورغبات المستثمرين، إضافة إلى نقل المبالغ الخاصة بالأصول محل التصكيك خارج بنود الميزانية.

وإذا ركزنا على المخاطر المرتبطة بعقود الإجارة، نجد بنك دبي الإسلامي بإصداره لهذه الصكوك قد تمكن من تحويل المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة العميل المستأجر على تسديد ما عليه من أقساط إيجارية في الأوقات المحددة لها إلى الشركة ذات الغرض الخاص " دي اي بي صكوك المحدودة - جزر كايمان".

ثالثا: التقييم الشرعي لصكوك الإجارة في بنك دبي الإسلامي

لقد جاءت قرارات المجمع الفقهي الإسلامي الدولي مجيزة لعمليات التصكيك الإسلامي التي تقوم على إصدار شهادات مالية تمثل ملكية في جزء معين من أصول قائمة فعلا تتمثل أساسا في " أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون"

وقد استثنى المجمع عمليات التصكيك التي يكون محلها ديونا، حيث لا يجوز شرعا إصدار الشهادات المالية التي تمثل ديونا بفائدة في ذمة مصدرها لصالح حاملها¹.

أما عن قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن صكوك الإجارة بالتحديد فقد جاء بجواز إصدار هذا النوع من الشهادات المالية، بحيث تمثل ملكية في أصول مؤجرة تدر عائدا معلوما لحاملها².

واستنادا إلى القرار السابق نحاول تقييم صكوك الإجارة المصدرة من قبل بنك دبي الإسلامي من خلال النقاط التالية:

- تمثل صكوك الإجارة الصادرة عن البنك ملكية في جزء من موجودات الإجارة.

¹ القرار رقم (19/04) 178 الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد حول الصكوك الإسلامية و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها، الدورة 19، الشارقة، يومي 26-30 أبريل 2009.

² القرار رقم (15/03) 137 الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد حول صكوك الإجارة، الدورة 15، عمان، أيام 06-11 مارس 2004.

- يحصل حملة الصكوك على العائد الذي ينتج عن عقد الإجارة في المدة المتفق عليها.
- يترتب على حملة الصكوك كل المصاريف الناتجة باعتبارهم ملاك الأصل المؤجر، وتخصم من العائد المحصل عليه.
- في حال رغبت حملة الصكوك بالتنازل عنها بالبيع فهذا جائز باعتبار أنها تمثل ملكية حقيقية مؤجرة ويكون بالثمن المتفق عليه.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم التعرف في هذا الفصل على بنك دبي الإسلامي الذي يعد أول بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم عدة خدمات ومنتجات للهندسة المالية الإسلامية، كالصيق التمويلية والاستثمارية الإسلامية والصكوك الإسلامية إضافة إلى المشتقات المالية الإسلامية، كما تم التعرف على المخاطر الائتمانية التي ترافق عمل هذا البنك، والمتمثلة في مخاطر صيق التمويل الإسلامي، والتي تختلف من صيغة لأخرى، ووجدنا أن البنك يستعمل عدة آليات للهندسة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان مثل التنويع، المخصصات، الضمانات، إضافة إلى الصكوك الإسلامية، وقد تم عرض نموذج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية وهو صكوك الإجارة حيث توصلنا من خلاله إلى أن آلية تصكيك الأصول الايجارية التي قام بها البنك سنة 2012 ساهمت في إدارة مخاطر الائتمان، مما يوحي بأن الهندسة المالية الإسلامية توفر منتجات لها القدرة على إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي.

خاتمة

تعتبر المخاطر أحد الإفرازات الطبيعية للنشاط المصرفي الإسلامي، غير أن المخاطر الائتمانية هي أهم المخاطر التي تهدد وجوده واستمراره خاصة وأن الائتمان هو الركيزة الأساسية في العمل المصرفي، وهذا ما حتم على المصارف الإسلامية اللجوء إلى إدارتها عن طريق الوسائل المتاحة لديها ضمن قيود الشريعة الإسلامية، مما دفعها للاستعانة بالهندسة المالية الإسلامية لابتكار الحلول وتطوير المنتجات القادرة على إدارة المخاطر الائتمانية المترافقة مع أنشطتها بشكل أفضل.

1- نتائج الدراسة النظرية

تم تناولها في فصلين استخلصنا منهما النتائج التالية:

- تعتبر الهندسة المالية التقليدية آلية لتوفير منتجات تمويلية واستثمارية تلبى مختلف احتياجات المتعاملين المتجددة بما يحقق الميزة التنافسية ويضمن حل المشكلات المستجدة، حيث أفرزت تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية تقوم في مجملها على عنصر الفائدة والقمار المنافيان لمبادئ هندسة مالية توافق موجهاً الشريعة الإسلامية.
- تتمثل الهندسة المالية الإسلامية في مجموعة الأنشطة التي تتضمن ابتكار وتطوير أدوات وآليات تمويلية وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، لكن في إطار توجيهات الشرع الإسلامي، وأهم ميزة تتميز بها هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- تضم الهندسة المالية الإسلامية عديد الأدوات والمنتجات المالية منها الأدوات التمويلية، المنتجات المالية المشتقة، المنتجات المالية المركبة إضافة إلى الصكوك الإسلامية.
- لا يوجد اختلاف في معنى الائتمان في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، فالثقة هي أساس العلاقة القائمة بين المصرف وعملائه، غير أن الائتمان في المصارف الإسلامية هو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي وهو مرتبط بنشاط حقيقي.
- تواجه المصارف الإسلامية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها، فهي تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة أو عقود التمويل القائمة على المشاركة، وهي تأخذ عدة أشكال فقد تكون في شكل مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر نكول وغيرها.

- من آليات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية التقنيات الأساسية التي تشمل الضمانات والكفالات، التنويع والتأمين التكافلي، كما يمكن استخدام تقنيات أخرى نوعية لكل عقد من عقود التمويل والاستثمار على حدة، إضافة إلى المشتقات المالية الإسلامية التي تشمل عقود الخطوتين، التحوط بالعربون وهامش الجدية والخيارات الشرعية، إضافة للصكوك الإسلامية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال دراستنا التطبيقية لبنك دبي الإسلامي في مجال الهندسة المالية وإدارة المخاطر تم التوصل إلى النتائج التالية:

- صيغ التمويل والاستثمار التي تبناها بنك دبي الإسلامي هي المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع المضاربة، المشاركة، بطاقات الائتمان المصرفية والصكوك الإسلامية إضافة إلى المشتقات المالية الإسلامية مما يوحي باستخدام منتجات الهندسة المالية الإسلامية بالبنك.

- يتعرض بنك دبي الإسلامي لمخاطر الائتمان في مختلف صيغه التمويلية سواء الأدوات المالية القائمة على المديونية كالمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، أو الأدوات المالية القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي في توفير آليات ومنتجات مالية تمكنه من تجنب الآثار السلبية لمخاطر الائتمان التي تواجهه.

- تعتبر آلية تصكيك الأصول الإيجارية التي قام بنك دبي الإسلامي خلال سنة 2012 آلية فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية التي كان سيتعرض لها، من خلال تحويلها للشركة ذات الغرض الخاص، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، حيث أن الهندسة المالية الإسلامية وفرت منتجات مالية لها القدرة على إدارة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك.

- تحقق صكوك الإجارة المصدرة في بنك دبي الإسلامي المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، حيث أن منتجات الهندسة المالية الإسلامية تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية.

3- الاقتراحات

على ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- ضرورة إيجاد طرق ونماذج إحصائية لإدارة الائتمان بينك دبي الإسلامي والاستفادة من تجارب البنوك التقليدية في هذا المجال.
- يجب على بنك دبي الإسلامي اختيار الكفاءات البشرية التي تجمع بين التفقه في المعاملات المالية الإسلامية والكفاءة المهنية، أما الموارد البشرية غير المؤهلة فمن الضروري رسكلتها من خلال دورات فقهية في المعاملات المالية الإسلامية وغيرها.
- تفعيل البحث عن المنتجات المالية الأصيلة التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية وتساهم في الارتقاء بالصناعة المالية الإسلامية والابتعاد ما أمكن عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية.
- منح الثقة في مخرجات الهندسة المالية الإسلامية وإعطائها المصادقية والشرعية، عن طريق توحيد الفتاوى الشرعية التي تتعلق بها، وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالقرارات الصادرة عن المجاميع الفقهية.
- ضرورة فتح تخصصات تعنى بالمعاملات المالية الإسلامية في جامعاتنا، فمن غير المعقول وجودها في دول غير إسلامية مثل بريطانيا وفرنسا وعدم وجودها عندنا.

4- آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية قادمي لطرح جملة من التساؤلات حول جوانب متعددة في مجال الهندسة المالية وأهميتها العلمية والعملية، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- التحوط بالعقود المالية الإسلامية كآلية بديلة لمنتجات التحوط التقليدي، ودورها في دعم العمل المصرفي الإسلامي.
- أهمية الهندسة المالية الإسلامية في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية.
- دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.
- صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- (1)- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- (2)- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الاسكندرية، 1999.
- (3)- أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- (4)- أكيديس لوانيس، ترجمة عبير فوزان العبادي، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2015، ص102.
- (5)- برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- (6)- جليل كاظم مدلول العارضي، على عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة (مفاهيم نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر، عمان، 2016.
- (7)- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- (8)- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2004.
- (9)- رايح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2015.
- (10)- رمزي صبحي، مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- (11)- سامي بن إبراهيم السويلم، التحوظ في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الطبعة الأولى، جدة، 2007.

- (12) - سامي بن إبراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004.
- (13) - سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011.
- (14) - سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
- (15) - شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- (16) - شوقي بورقبة وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015.
- (17) - شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2013.
- (18) - صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2013.
- (19) - طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.
- (20) - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 91.
- (21) - عبد الحليم نجاح، عبد الوهاب أبو الفتوح، الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- (22) - عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- (23) - عبد الرزاق رحيم جدي الهيشي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 1998.
- (24) - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2008.
- (25) - عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياتها)، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2010.

- (26) - عبد الناصر براني أبو شهيد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2013.
- (27) - عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث 19، جدة، 2000.
- (28) - عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان، 2010.
- (29) - عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية - النظام المصرفي - نظريات التمويل الإسلامي - البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.
- (30) - عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009.
- (31) - الغالي بن براهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، الأردن، 2012.
- (32) - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- (33) - فريد النجار، المشتقات و الهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- (34) - فريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- (35) - فليح حسن بركات، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2006.
- (36) - محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، دار زمزم، الأردن، 2012.
- (37) - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2008.
- (38) - محمد محمود الكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي (بين المخاطرة والسيطرة)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
- (39) - منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر (عقود الخيارات)، الطبعة الأولى، الجزء 03، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
- (40) - موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
- (41) - نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2012.

- (42) - وائل محمد عربات، المصارف الإسلامية و المؤسسات الاقتصادية (أساليب الإستثمار، الإستصناع المشاركة المتناقصة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009.
- (43) - يعرب محمود براهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2014.
- (44) - يوسف حسن يوسف، الصكوك المالية وأنواعها، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

- (1) -آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
- (2) -حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2010/2009.
- (3) -حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010.
- (4) -زاهرة على محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
- (5) -ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- (6) -عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2011 .
- (7) -عمار بوطكوك، دور التوريق في نشاط البنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، 2008/2007.
- (8) -محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.
- (9) -موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008/2007.

10- هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1- بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية (مدخل الهندسة المالية)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، يومي 05-06 أبريل 2012.

2- صالح مفتاح، ريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

3- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010.

4- غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المعارف واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي 16-18 أبريل، 2007.

5- فريد مشري، عمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنكي دبي الإسلامي و بنك أبو ظبي الإسلامي)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة المسيلة، يومي 08-09 ديسمبر، 2013.

6- قرومي حميد، بن بنيش بلال، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني للمالية المصرفية الإسلامية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الأردن، يومي 29-30 جويلية، 2015.

7- محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ورهانات المستقبل)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 - 24 فيفري 2011.

(8)- محي الدين يعقوب منيزل أبو الهول، الإجارة كصيغة استثمارية متجددة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، يومي 15-16 جوان 2010.

(9)- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.

(10)- هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية في ابتكار منتجات مالية إسلامية (العقود المالية المركبة نموذجا)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 05-06 ماي 2011.

خامسا: المجالات العلمية

(1)- إبراهيم محمد شاشو، بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2011.

(2)- سعد عبد محمد، التورق المصرفي وآثاره الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013.

(3)- عبد الحق بوقفة، دلال العابدي، الضوابط الرقابية وارتباطها بالممارسات السليمة للصكوك الإسلامية من منظور شرعي واقتصادي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 01، 2017.

(4)- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003.

(5)- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة ، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 02، 2007.

(6)- قايدى خميسي، حسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق (حالة الدول الصناعية العشر)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.

(7)- مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.

(8)- منى خالد فرحات، توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، 2013.

(9)- نبراس محمد عباس العامري، استعمال النموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد 07، العدد 21، العراق، 2012.

سادسا: المقالات

(1)- بزاز حليلة ، المشتقات المالية، مقال منشور في الموقع التالي:

www.univ-emir.dz

(2)- عبد الكريم قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، مقال منشور في الموقع:

<https://www.researchgat.net>

(3)- يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة و بدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية ، مقال منشور في الموقع التالي :

<https://www.kantakji.com>

سابعا: المواقع الالكترونية

(1)- الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي، متاح على الموقع:

www.dib.ae

ثامنا: التقارير

(1)- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2011.

(2)- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2012.

(3)- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2013.

(4)- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2014.

(5)- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2015.

تاسعا: قرارات المجامع الفقهية

(1)- القرار رقم 65(7/3) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السابع حول عقد الإستصناع ، أيام

9 - 14 ماي، 1992.

(2)-القرار رقم (15/03) 137 الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد حول صكوك الإجارة، الدورة 15، عمان، أيام 06-11 مارس 2004.

(3)-القرار رقم (19/04) 178 الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد حول الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة 19، الشارقة ، يومي 26-30 أبريل، 2009.

عاشرا: المراجع باللغة الأجنبية

1)- International Islamic Financial Market, sukuk report, Compréhensive study of the global sukuk market, 2016.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها ومختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتعرف على آليات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارتها.

وتم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة حالة متمثلة في بنك دبي الإسلامي، وقمنا بإسقاط الدراسة النظرية عليه بالتعرف على منتجات الهندسة المالية الإسلامية فيه، المخاطر الائتمانية التي يواجهها في بيئة عمله وآليات إدارة هذه المخاطر، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن الهندسة المالية الإسلامية تساهم في توفير آليات ومنتجات مالية لها القدرة على إدارة المخاطر الائتمانية في بنك دبي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، الكفاءة الاقتصادية، المصدقية الشرعية، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية.

Study Summary

The aim of this study is to know how the Islamic financial engineering contributes in the credit risks management, to fulfil this aim, the théoretical part tackles the meaning of the Islamic financial engineering, its products and the the various words which are related to credit risks. Also, in this théoretical side we point clearly to the means that the Islamic financial engineering uses in its management.

This first part is supported by a study of a special case which is Dubai Islamic Bank. Here, we use what we have mentioned before through identifying the Islamic financial engineering products in Dubai Islamic Bank, the credit risks which this bank faces in its work environment and how to manage these risks. Finally, the most important result of this study is that the Islamic financial engineering plays a role in providing financial products and means which are able to overcome the credit risks in Dubai Islamic Bank.

Key word: Islamic financial engineering, Islamic financial products, economic efficiency, legal credibility, credit risks, credit risks management.